



**أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين التحسين
الإدارى ونوع مراقب الحسابات : دراسة تطبيقية فى
بيئة الأعمال المصرية**

**The impact of institutional ownership on the relationship
between Managerial Entrenchment and the type of auditor:
An applied study in the Egyptian business environment**

د / إبراهيم زكريا عرفات على
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة كفرالشيخ
alesanel@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد الثامن . العدد الثالث عشر
يناير ٢٠٢٢ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

مستخلص البحث:

أختبر هذا البحث العلاقة بين التحصين الإداري ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية، وكذلك مدى وجود تأثير للملكية المؤسسية على هذه العلاقة. وقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من ٤٨ شركة مصرية غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ (١٢٩ مشاهدة). وقد أثبتت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول ونوع مراقب الحسابات (مقاس بثلاثة مقاييس: حجم مراقب الحسابات، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومقياس مركب من حجم مراقب الحسابات وتخصصه الصناعي)، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى الملكية الإدارية وحجم مراقب الحسابات. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين مستوى استقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات. أما عن تأثير الملكية المؤسسية على علاقة آليات التحصين الإداري المختبرة (ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول، والملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة) بنوع مراقب الحسابات (مقاس بالثلاثة مقاييس) فقد أثبتت النتائج وجود أثر معنوي للملكية المؤسسية فقط على علاقة استقلالية مجلس الإدارة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

الكلمات المفتاحية: التحصين الإداري، التخصص الصناعي للمراجع، الملكية المؤسسية.

Abstract:

This research tested the relationship between Managerial Entrenchment and the type of auditor in the Egyptian business environment, as well as the extent to which there is an impact of institutional ownership on this relationship. The researcher relied on a sample of 48 non-financial Egyptian companies listed on the stock exchange during the period from 2014 to 2020 (129 observations). The results of the research proved the existence of a positive relationship between the dual role of the CEO and the type of auditor (measured by three measures: the size of the auditor, the industrial specialization of the auditor, and a composite measure of the size of the auditor and his industrial specialization), as well as the existence of an inverse relationship between the level of Managerial ownership and the type of auditor, measured by the size of the auditor. The study also demonstrated the existence of a positive relationship between the level of independence of the Board of Directors and the industrial specialization of the auditor. As for the effect of institutional ownership on the relationship of Managerial Entrenchment mechanisms (The dual role of the CEO, Managerial ownership, Independence of the board of directors) with the type of auditor (measured by three measures), the results showed that there is a significant effect of institutional ownership only on the relationship of the independence of the board of directors with the industrial specialization of the auditor.

Keywords: Managerial Entrenchment, The industrial specialization of the auditor, Institutional ownership.

١- الإطار العام للبحث:

يستهل الباحث هذا البحث بعرض الإطار العام للبحث والذي يتكون من مقدمة ومشكلة البحث، وأهداف البحث وأهميته، ومنهج البحث، وحدود البحث.

١-١ مقدمة ومشكلة البحث:

تفترض نظرية الوكالة Agency Theory وجود نوعين من صراعات الوكالة في منظمات الأعمال، يتعلق النوع الأول بالصراع بين كبار المساهمين وصغارهم، بينما يرتبط النوع الثاني بالصراع بين المديرين والمساهمين والذي غالباً ما يدفع المديرين إلى السعي وراء تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المساهمين (Surroca and Tribo,2008,p.748).

وترتبط صراعات الوكالة بالعديد من التكاليف التي يتحملها مختلف أصحاب المصلحة إما بهدف التخلص من هذه الصراعات أو على الأقل التخفيف من حدتها وتأثيرها السلبي على قيمة الشركة ككل. ومن أهم أنواع تكاليف الوكالة تكاليف الرقابة التي يفرضها الملاك على الإدارة لضمان سعيهم الدائم نحو تعظيم قيمة الشركة وثروة الملاك ومن ثم تحقيق مصالح باقى أصحاب المصلحة. وعندما نفترض وجود مصالح خاصة تسعى الإدارة لتحقيقها على حساب باقى أصحاب المصلحة وخاصة المساهمين فبالطبع ستسعى الإدارة إلى اتخاذ ما يلزم من أجل تحصين نفسها وقراراتها في مواجهة آليات الرقابة المحتملة التي تفرض عليها من قبل المساهمين، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تسمى بالآليات التحصين الإداري Managerial Entrenchment Mechanisms، حيث يقوم المديرين بتحسين أنفسهم من خلال اتباع سياسات المصلحة الذاتية Self-Interest Policies والتي غالباً ما تؤثر سلباً على قيمة المساهمين (Sheu and Lee,2012,p.293). ويتفق الباحثين في مجال الوكالة على أن التحصين الإداري هو دالة في ضعف منظومة حوكمة الشركات، حيث يعطى المديرين الأولوية لتحقيق أهدافهم الشخصية في ظل ضعف آليات الحوكمة (Sanchez et al,2019,p.1819). ولا شك أن سعى المديرين المحصنين

entrenched managers إلى تعظيم منافعهم الخاصة على حساب منفعة باقى اصحاب المصلحة وخاصة المساهمين سيكون باتخاذ قرارات وتفضيل بدائل لا تمثل البدائل الأمثل اللازمة لتعظيم قيمة الشركة كقرارات الاحتفاظ بالنقدية (Martins,2019) والقرارات المرتبطة بهيكل التمويل (Ehikioya et al,2021)، كما سيسعى هؤلاء المديرين إلى إخفاء الأثر السلبي لهذه القرارات من خلال التلاعب بالتقارير المالية عن طريق ممارسات إدارة الأرباح (Surroca and Tribo,2008,p.749)، ومن ثم تزيد احتمالية وجود علاقة سلبية بين التحصين الإداري وجودة التقارير المالية، الأمر الذي يستدعي وجود آلية رقابية مستقلة من شأنها ضمان جودة التقارير المالية في ظل وجود آليات التحصين الإداري المختلفة، ولاشك أن مراقب الحسابات هو من يعول عليه المساهمون وباقى أصحاب المصلحة بشكل مباشر في إضفاء الثقة على التقارير المالية، ومع إدراك المديرين الانتهازيين لهذه الحقيقة فمن المتوقع أن يسعى هؤلاء المديرين إلى اختيار وترشيح مراقبي حسابات أقل جودة أملاً بذلك ألا تتمخض عملية مراجعة الحسابات عن اكتشاف مخالفات تظهر انتهازية هؤلاء المديرين، لذلك أثبتت العديد من الدراسات الأثر السلبي للتحصين الإداري على جودة قرار اختيار المراجع الخارجى ومن ثم على جودة المراجعة الخارجية (Beasley and Petromi,2001 ; Lin and Liu,2009 ; Karabrahimoglu,2013 ; Karim et al,2013 ; Beisland et al,2015 ; Leung and Liu,2015 ; Alfraih,2017; Nasrudin et al,2017 ; Ozcan,2018 ; Soyemi,2020 ; Lotfi,2021).

وعلى الرغم من أن اختيار مراقب الحسابات يأتي بترشيح من لجنة المراجعة وتوصية من مجلس الإدارة إلا أن تعيين مراقب الحسابات يعتبر حقاً أصيلاً من حقوق الجمعية العامة للمساهمين، ومن ثم فالمساهمين (ممثلين في الجمعية العامة للمساهمين) هم من لهم حق اختيار مراقب الحسابات الذى سيصبح وكيلاً عنهم

فى مراقبة أعمال الإدارة فيما يتعلق بعملية إعداد التقرير المالى، ومع ذلك فإن ممارسة هذا الحق ومدى فعاليته يتوقف على نوعية فئات المساهمين الذين يشكلون هيكل ملكية الشركة، فكلما تواجد بين المساهمين من لديه القدرة والرغبة فى إنتاج تقارير مالية عالية الجودة كلما زاد ذلك من احتمالية اختيار مراقب حسابات قادر على تقديم عملية مراجعة على مستوى عال من الجودة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن ملاك الشركة من المؤسسات (الملكية المؤسسية Institutional ownership) هم أجدر فئة من فئات الملاك تستطيع فرض رقابة فعالة على أداء الإدارة وأكثر تأثيراً إيجابياً على جودة عملية المراجعة الخارجية من خلال اختيار وتعيين مراجعين متخصصين قادرين على تقديم خدمات مراجعة ذات جودة عالية (Velury et al,2003 ; Abdullah et al,2008 ; Almutairi,2013 ; Cho and Wu,2014 ; Qawqzeh et al,2020 ; Eldyasty and Elamer,2021).

مما سبق يتضح أن وجود تحصين إدارى للمديرين يمكن أن يرتبط بجودة منخفضة للتقارير المالية، الأمر الذى قد يدفع المديرين إلى السعى إلى الحصول على عملية مراجعة حسابات أقل جودة من خلال تفضيل مراقبى حسابات غير متخصصين فى الصناعة أو أقل خبرة فى تخصص نشاط الشركة أو لا ينتمون إلى مكاتب المراجعة كبرى، ويرى الباحث أن وجود الملكية المؤسسية فى هيكل ملكية الشركة من شأنه أن يحد من هذا الأثر السلبي المحتمل للتحصين الإدارى على عملية اختيار مراقب الحسابات، لذلك يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال البحثى الرئيسى التالى:

هل تؤثر الملكية المؤسسية فى علاقة التحصين الإدارى بنوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟ وللإجابة عن السؤال البحثى الرئيسى حاول الباحث الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟
- هل توجد علاقة بين الملكية الإدارية ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟
- هل توجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟
- هل يوجد تأثير للملكية المؤسسية على اتجاه وقوة العلاقة بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟
- هل يوجد تأثير للملكية المؤسسية على اتجاه وقوة العلاقة بين الملكية الإدارية ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟
- هل يوجد تأثير للملكية المؤسسية على اتجاه وقوة العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية؟

٢-١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى اختبار مدى وجود تأثير للملكية المؤسسية على قوة واتجاه العلاقة بين آليات التحصين الإدارى ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف حدد الباحث مجموعة الأهداف الفرعية التالية للبحث:

- تحديد مفهوم التحصين الإدارى وأهم آلياته.
- تحليل العلاقة بين آليات التحصين الإدارى ونوع مراقب الحسابات.
- تحليل الدور المنتظر للملكية المؤسسية للحد من التأثير السلبي للتحصين الإدارى على اختيار مراقب الحسابات.

- استقراء واقع بيئة الأعمال المصرية لاختبار مدى وجود علاقة بين آليات التحصين الإدارى ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية ، وكذلك اختبار مدى وجود تأثير للملكية المؤسسية على قوة واتجاه هذه العلاقة .

٣-١ أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته العلمية من ندرة الكتابات (خاصة العربية منها) التى تناولت اختبار تأثير فئات هيكل الملكية على فعالية آليات التحصين الإدارى بصورة عامة وعلى علاقة هذه الآليات بجودة عملية المراجعة بشكل خاص وبنوع مراقب الحسابات بشكل أكثر تحديداً. كما ينضم هذا البحث إلى مجموعة الدراسات التى تبحث فى كيفية ضبط أداء المديرين وتوجيهه نحو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق مصالح مختلف أصحاب المصلحة. أما من الناحية العملية فيلقى هذا البحث الضوء على مدى فعالية الدور الرقابى المأمول من أحد أهم فئات الملاك (الملكية المؤسسية) على أداء إدارة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية.

٤-١ منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطى بهدف تطوير الجانب النظرى من هذا البحث وذلك من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة والوقوف على أهم وأخر ما توصلت إليه هذه الدراسات لتكون نقطة انطلاق الباحث فى هذا البحث، وقد ساعد هذا المنهج الباحث فى تطوير عناصر الإطار النظرى لهذا البحث وصولاً لتطوير فروض البحث الذى اعتمد الباحث عند اختبارها على المنهج الاستقرائى حيث قام باستقراء واقع بيئة الأعمال المصرية من أجل تجميع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفروض ومن ثم الاجابة عن الأسئلة البحثية.

٥-١ حدود البحث:

لتحقيق أهداف البحث ونظراً لتعدد آليات التحصين الإدارى فقد حد الباحث هذا البحث بالحدود التالية:

- يختبر الباحث العلاقة بين بعض آليات التحصين الإدارى وهى ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول للشركة، والملكية الادارية، واستقلالية مجلس الادارة، دون غيرها من الآليات ونوع مراقب الحسابات.
- يختبر الباحث أثر الملكية المؤسسية (دون غيرها من فئات الملكية الأخرى كالملكية العائلية والملكية الحكومية..) على قوة واتجاه العلاقة بين آليات التحصين الإدارى محل البحث ونوع مراقب الحسابات. وقد اختار الباحث الملكية المؤسسية كونها الأقدر من بين باقى الفئات على فرض رقابة فعالة على أداء إدارة الشركات واختيار وتعيين مراقبى حسابات ذات جودة عالية.

٢- الدراسات السابقة وتطوير الإطار النظرى للبحث وفروضه:

التزاماً بالمنهج الاستنباطى الذى اعتمد عليه الباحث فى تطوير العناصر المختلفة للإطار النظرى للبحث، سيقوم الباحث فى هذا الجزء من البحث باستنباط العناصر الرئيسية للإطار النظرى للبحث من واقع عرضه وتحليله لنتائج الدراسات السابقة هادفاً بذلك الوصول إلى أهم وأخر ما توصلت إليه المحاولات البحثية السابقة والتى ستكون الأساس فى تطوير فروض البحث.

٢-١ مفهوم التحصين الإدارى وأهم آلياته:

فى ظل انفصال الملكية عن الإدارة تتجلى رغبة الملاك فى تعيين مديرين يعملون على ضمان تعظيم ثروتهم (Ehikioya et al,2021,p.563)، ومع التسليم بمنطقية اقتراضات نظرية الوكالة فمن المحتمل أن تتعارض مصالح كل من الملاك (الأصيل) والمديرين (الوكيل) ما يدفع المديرين للسعى لاتخاذ العديد من القرارات التى تحقق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، وهم فى سعيهم هذا يحاولون بشتى الطرق تحصين هذه القرارات ضد آليات الرقابة المختلفة التى من شأنها اكتشاف الأثار السلبية لهذه القرارات على قيمة الشركة ومن ثم على ثروة الملاك خاصة على الأمد البعيد. ويحدث التحصين الإدارى

عندما يستغل المديرين سلطتهم التنفيذية والمعلوماتية من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة (Nazaridavaji and Khoramabad,2021,p.100)، لذلك يمكن اعتبار التحصين الإداري أحد أشكال صراعات الوكالة بين المساهمين والمديرين، حيث يمكن فهم التحصين الإداري كقوة إدارية تعمل على مصادرة ثروة الملاك (Sanchez et al,2019).

ويرى (Pige,1998) أن التحصين الإداري يمكن تحليله من وجهة نظر المديرين على أنه مجموعة السلوكيات التي تمكن المديرين من الحفاظ على وظائفهم وتزويد من حريتهم في اتخاذ القرارات وتحقيق منافع خاصة. أما (Florackis and Ozkan,2009,p.498) فيرى أن التحصين الإداري يعبر عن مدى قدرة ورغبة المديرين في تحقيق مصالحهم الخاصة والاستحواذ على ما يستطيعونه من ثروة المساهمين. كما أشار (Rodrigues and Antonio,2011,p.39) أن استراتيجيات التحصين الإداري تنفذ من قبل كبار المديرين لجعلهم لا غنى عنهم في الشركة، حيث تسمح هذه الاستراتيجيات بزيادة قوة المديرين في مواجهة المساهمين. وقد أكد (Moussa et al,2013,p.35) أن هدف التحصين الإداري هو سعي المديرين إلى تحييد الآليات الرقابية التي يفرضها الأصيل (الملاك) على الوكيل (المديرين) من أجل تحقيق مصالح خاصة للوكيل.

يتضح مما سبق تأكيد الباحثين على الأثر الانتهازي للتحصين الإداري وتداعياته السلبية على ثروة الملاك، ومع منطوية هذه النظرة واستنادها إلى افتراضات نظرية الوكالة إلا أن بعض الباحثين قد ناقش احتمالية أن يكون للتحصين الإداري آثار إيجابية، فقد أوضح (Pige,1998) أن التحصين الإداري سيكون ضاراً من وجهة نظر المساهمين عندما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف واتخاذ قرارات استثمارية غير مثلى، ويكون مفيداً عندما يساعد في ضمان نمو الشركة. كما اعتمد (Maati,1999) على نظرية الاشراف Stewardship theory في تفسير احتمالية الجانب المشرق للتحصين الإداري، حيث سيعمل المديرين على تحقيق مصالح جميع أصحاب المصلحة وسيقوم الملاك بتشجيعهم على ذلك من أجل تعظيم قيمة الشركة (Bauweraerts and Colot,2015,p.42). أما (Aguilera et al,2014; Surroca et al,2020) فقد تساءلوا هل التحصين الإداري دائماً سيء؟ وأكدوا على احتمالية أن يكون للتحصين الإداري أثر ايجابي عندما يكون هناك ضغط خارجي من اسواق المال ومن ثم سيدفع ذلك المديرين للعمل على تنفيذ استراتيجيات تعزز من قيمة الشركة.

مما سبق يمكن القول أن التحصين الإداري هو هدف يسعى المديرين إلى تحقيقه من أجل تحصين قراراتهم ضد أي تدخل فعال من قبل آليات الرقابة المختلفة، وغالباً ما يسعى المديرين إلى ذلك من أجل تحقيق مصالح شخصية تضر بمصالح باقي أصحاب المصلحة وعلى رأسهم المساهمين، ومن هنا يعتبر التحصين الإداري استراتيجية انتهازية يجب التصدي لها من خلال تفعيل الدور الرقابي لآليات الرقابة الداخلية والخارجية للحد من الآثار السلبية لهذه الاستراتيجية. وقد يكون للتحصين الإداري آثار إيجابية على الشركة وقيمتها من منطلق فرضية تقارب المصالح (the hypothesis of the convergence of the interests). وتتم استراتيجية التحصين الإداري بالثلاثة مراحل التالية والتي يحاول المديرين خلالها تحييد القيود المفروضة عليهم من قبل الأطراف الأخرى (Rodrigues and Antonio,2011; Ellili,2012):

المرحلة الأولى: تثمين المديرين (The Managers Valorization):

يبدل المديرين خلال هذه المرحلة قصارى جهدهم لإظهار كفاءتهم الإدارية من أجل كسب ثقة المساهمين حيث يخضع المديرين خلال هذه المرحلة إلى مستوى عال من الرقابة ومن ثم يسعون دائماً إلى تحسين أداء المشروع واتخاذ قرارات استثمارية مربحة تزيد من ثروات المساهمين. وفي هذه المرحلة يقوم المديرين بتكوين رأس مالهم في شكل سمعة جيدة ما يساعدهم في البدء في تحييد آليات الرقابة المختلفة.

المرحلة الثانية: تخفيض الرقابة The Control Reduction:

بعد تامين دور المديرين من قبل باقى أصحاب المصلحة وخاصة المساهمين وبعد تأكد المديرين من قيمتهم ومدى أهميتهم عند المساهمين، يبدأ المديرين فى تخفيض فعالية الآليات الرقابية المختلفة بتغيير هيكل الرقابة كهيكل مجلس الادارة من خلال ترشيح أعضاء داخليين أو الاعتماد على وجودهم فى المستويات الادارية العليا من الشركة.

المرحلة الثالثة: استخدام القوة Power usage:

يعلم المديرين فى هذه المرحلة أن تكلفة استبدالهم أصبحت باهظة جداً بالنسبة للملاك، وأن تكلفة إعادة التنظيم الناتجة عن استبدالهم ستكون مرتفعة جداً، لذلك يتمتع المديرين فى هذه المرحلة بقدرة عالية على اتخاذ قرارات والدخول فى استثمارات محددة لا تعظم بالضرورة من ثروة الملاك وإنما تزيد من منافعهم الشخصية.

أما عن الآليات التى من شأنها تحصين المديرين ضد الآليات الرقابية المختلفة فقد تناولت العديد من الدراسات آليات التحصين الإداري بالتفصيل والاختبار فى بيئات الأعمال المختلفة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة يمكن للباحث تحديد أهم آليات التحصين الإداري فى الآتى:

٢-١-١ الملكية الادارية Managerial ownership:

مع الأخذ فى الاعتبار السلطات الكبيرة للمساهمين (ممثلين فى الجمعية العامة للمساهمين) وكونهم المنوط بهم اختيار وتعيين الجهة الرئيسية المسؤولة عن إدارة الشركة وهى مجلس إدارة الشركة، وكذلك اختيار وتعيين أهم آلية رقابية يتم الاعتماد عليها فى ضبط أداء الإدارة وضمان توجهه نحو تعظيم قيمة الشركة وهى المراجع الخارجى، فمن المتوقع أن يسعى المديرين الراغبون فى تحصين قراراتهم وتوسيع مستوى حريتهم فى الاختيار بين البدائل إلى تحقيق ذلك من خلال الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من اسهم الشركة حتى تزيد قوتهم التصويتية فى الجمعية العامة للمساهمين وتزيد قدرتهم على اختيار وتعيين ما يناسب تحقيق مصالحهم الشخصية من أعضاء مجلس الادارة ومراقبي الحسابات. وقد أثبتت العديد من الدراسات دور الملكية الادارية فى تدعيم استراتيجية التحصين الإداري وأثرها على أداء وقيمة الشركة (Ellili,2006 ; Ellili,2012 ; Guerhazi and Bouri,2017 ; Nazarijavaji and Khoramabad,2021 ; Salehi et al,2021). وقد أوضح (Ellili,2012,p.450) أن تأثير الملكية الادارية على أداء وقيمة الشركة يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، فطبقاً لفرضية تقارب المصالح The convergence of the interests فإن امتلاك المديرين لأسهم فى الشركة يضمن مواءمة المصالح بين المديرين والملك الآخرين، ما يجعل المديرين أكثر قلقاً من عواقب قراراتهم على ثروتهم ومن ثم سيحد ذلك كثيراً من رغبة المديرين فى استغلال مناصبهم واتخاذ قرارات لا تعظم من قيمة الشركة، ومن ثم ترتبط النسبة الكبيرة من الملكية الادارية (طبقاً لهذه الفرضية) بقيمة أكبر للشركات. أما وجهة النظر المخالفة لفرضية تقارب المصالح فتقضى بأن الملكية الادارية يمكن أن تؤثر سلباً على علاقة الوكالة ومن ثم تتسبب فى ارتفاع تكاليف الوكالة، فبدلاً من الحد من الانتهازية الادارية يمكن أن تزيد الملكية الادارية من تحصين المديرين ومن ثم تعزز من قدرتهم على تحييد آليات الرقابة ما ينعكس بالسلب على أداء وقيمة الشركة.

٢-١-٢ ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول للشركة (CEO Chief Executive Officer Duality):

:Duality

يعتبر مجلس إدارة الشركة هو السلطة المسؤولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي، ويرأس مجلس الادارة أحد الأعضاء والذي يتم اختياره من قبل أعضاء المجلس ليتولى رئاسة اجتماعات المجلس ويكون الممثل القانوني للشركة، كما يقوم المجلس بتعيين الرئيس

التنفيذي الأول للشركة (العضو المنتدب) والذي ينتدبه المجلس ليقوم بالإدارة الفعلية للشركة، ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بها، ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاته ومكافأته (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ١٢، ١٣).

مما سبق يتضح أن الرئيس التنفيذي الأول للشركة هو المسئول الأول أمام مجلس الإدارة عن تسيير الأعمال اليومية للشركة والتأكد من تنفيذ خطط وأهداف المجلس، وأن الرئيس التنفيذي الأول يخضع لإشراف مجلس الإدارة مباشرة ومن ثم يفضل ألا يكون الرئيس التنفيذي الأول للشركة هو نفسه رئيس مجلس الإدارة التزاماً بمبدأ الفصل بين الاختصاصات. وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات إلى ذلك حيث أوضح أنه لا يفضل الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وفي حال عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة، وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ١٧).

وعلى الرغم من أهمية الفصل في الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأول للشركة إلا أن واقع بيئة الأعمال خاصة في الدول النامية كمصر يظهر اتجاه كثير من الشركات إلى اسناد منصب الرئيس التنفيذي الأول للشركة إلى رئيس مجلس الإدارة وهو ما تناولته الدراسات السابقة تحت مسمى ازدواجية دور الرئيس التنفيذي CEO duality. ولا شك أن تمتع نفس الشخص بصلاحيات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأول للشركة من شأنه أن يزيد من حريته في اتخاذ القرارات وتحسينها ضد أي تدخل محتمل من قبل الآليات الرقابية المختلفة، لذلك اعتبرت العديد من الدراسات أن ازدواجية دور الرئيس التنفيذي من أهم الآليات التي يعتمد عليها في زيادة مستوى التحصين الإداري ; (Ellili,2012; Moussa et al,2013 ; Guerhazi and Bourri,2017 ; Martins,2019 ; Nazaridavaji and Sheu and Khoramabad,2021 ; Ehikioya et al,2021 ; Salehi et al,2021). ويرى Lee,2012 أن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأول من وجهة نظر نظرية الوكالة قد يعوق فعالية مجلس الإدارة ويزيد من تكاليف الوكالة، وبخلاف هذه الرؤية يرى (Moussa et al,2013) أنه طبقاً لنظرية الإشراف قد يساعد الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأول في تحسين الكفاءة التنظيمية في قيادة الشركة وزيادة قيمة المساهمين إلى أقصى حد ممكن.

٢-١-٣ استقلالية مجلس الإدارة Board Independence :

يعتبر مجلس الإدارة المسئول النهائي عن إدارة شؤون الشركة أمام الجمعية العامة للمساهمين، ومن أهم مهام المجلس وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيم على سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ١٧، ١٨). ويتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في وضع الخطط والسياسات التي تحقق أهداف الشركة ومتابعة ورقابة تنفيذ هذه الخطط وتلك السياسات من قبل الإدارة التنفيذية، لذلك يفضل دائماً ألا يشارك أعضاء مجلس الإدارة في الإدارة التنفيذية للشركة إلا في أضيق الحدود وذلك بهدف الفصل بين جهة الرقابة وجهة التنفيذ. وقد حدد (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ١٢) ثلاثة أنواع من أعضاء مجلس الإدارة هي:

- عضو مجلس الإدارة التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشغل منصباً تنفيذياً في الشركة.
- عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يشغل منصباً تنفيذياً في الشركة ولا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها بخلاف ما يتقاضاه عن عضويته بمجلس الإدارة، ولا يجوز له أن يقدم أي استشارات أو خدمات مدفوعة الأجر سواء للشركة أو شركاتها التابعة أو الأطراف المرتبطة بها.

- عضو مجلس الإدارة المستقل: هو عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وغير مساهم بالشركة ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة، تنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها. وهذا العضو لا يمثل الملاك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ولا يتقاضى منها أجراً أو عمولات أو أنعاب باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته بمجلس الإدارة. وليس له مصلحة خاصة بالشركة، كما لا تربطه صلة نسب أو قرابة بأي من مساهميها، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو قياداتها التنفيذية حتى الدرجة الثانية. وهو أيضاً ليس من كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه في المجلس، كما يجب ألا تتجاوز مدة عضويته كمستقل بالمجلس ست سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضواً غير مستقل.

وكما زادت نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس كلما زاد استقلاله عن الإدارة التنفيذية ومن ثم فعاليته في فرض رقابة فعالة على أداء المديرين بالإدارة التنفيذية. فوجود عضو تنفيذي في مجلس الإدارة يعني مشاركة هذا العضو في صنع القرار وتنفيذه والرقابة على عملية التنفيذ ما يضعف كثيراً من فعالية المجلس في فرض رقابة فعالة على الإدارة التنفيذية، وتتفاقم هذه المشكلة مع ارتفاع نسبة المديرين التنفيذيين بالمجلس (انخفاض مستوى استقلالية المجلس).

ومع ارتفاع عدد ونسبة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وانخفاض مستوى استقلال المجلس يزيد مستوى التحصين الإداري لهؤلاء المديرين، حيث تزيد قدرة المديرين المحصنين entrenched managers على:

- الضغط على المجلس من أجل اتخاذ قرارات تساعد في تحقيق منفعه الشخصية، ومن ثم تحصيل هذه القرارات ضد أي تدخل محتمل من الآليات الرقابية الأخرى.

- تحييد آليات الرقابة المختلفة والعمل على إضعاف فعاليتها في فرض رقابة فعالة على أداء هؤلاء المديرين المحصنين بالإدارة التنفيذية للشركة.

مما سبق يتضح أن زيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين بمجلس الإدارة يضعف من استقلال المجلس ومن ثم يزيد من مستوى التحصين الإداري، وقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة السلبية بين مستوى استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحصين الإداري (Berger et al,1997 ; Florackis and Ozkan,2006 ; John and Litov,2010 ; Ehikioya et al,2021 ; Nazaridavaji and Khoramabad,2021).

٢-١-٤ التخصص الصناعي للرئيس التنفيذي الأول CEO's industry specialization:

يمكن أن تعزز خبرة الرئيس التنفيذي الأول في مجال صناعة الشركة من نفوذه وقدرته على تحصيل قراراته وأفعاله ضد أي تدخل يمكن أن يقلل من فعالية هذه القرارات وتلك الأفعال لتحقيق مصالحه الخاصة، فلاشك أن تخصص الرئيس التنفيذي في مجال صناعة الشركة من شأنه أن يزيد من معارفه ومهاراته الإدارية التي من خلالها يستطيع تحليل المواقف وتبرير التصرفات والضغط على الإدارة العليا لاختيار بدائل معينة عند اتخاذ القرارات وتحييد الآليات الرقابية المختلفة. وتتعدد محددات التخصص الصناعي للرئيس التنفيذي الأول والتي تناولتها بعض الدراسات كآليات ممكنة لزيادة مستوى التحصين الإداري، ومن أهم هذه المحددات عمر الرئيس التنفيذي الأول، ومعدل دورانه، والتخصص المالي للرئيس التنفيذي الأول. فقد أثبت (Pige,1998) أن عمر الرئيس التنفيذي الأول يعد من أهم آليات التحصين الإداري، كما أوضح (Moussa et al,2013) أن عمر الرئيس التنفيذي يعكس خبرته في إدارة المشروع وجوده رأس ماله البشري ومن ثم يصعب رقابة المديرين القدامى مما يزيد من قدرتهم على تحصيل أنفسهم إدارياً. وفي سياق اختبار له لتأثير قوة الرئيس التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة في البيئة المصرية، أثبت (أبو سالم، ٢٠١٩) أن فترة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه من أهم آليات التحصين الإداري التي ترتبط بعلاقة

طردية مع تكاليف الوكالة. كما أكد (Nazaridavaji and Khoramabad,2021) أن استقرار الرئيس التنفيذي الأول في منصبه فترة من الزمن يعزز من قدرته على التأثير في القرارات، ومن ثم كلما قل معدل دوران الرئيس التنفيذي كلما زاد مستوى تحصيله الإداري، كما أشار الباحثان أن التخصص المالي للرئيس التنفيذي بحصوله مثلاً على درجة جامعية في المحاسبة أو الاقتصاد أو الإدارة المالية أو بخبرته المالية في مجال الأعمال من شأنه أن يعزز من مستوى التحصين الإداري له.

٢-١-٥ الرافعة المالية Leverage:

تتمثل الغاية الرئيسية التي يسعى المديرون إلى تحقيقها من وراء تحصيلهم إدارياً في تحييد أثر مختلف الآليات الرقابية أو على الأقل تخفيض فعالية هذه الآليات من أجل فتح مجالاً أوسع أمام هؤلاء المديرون لاتخاذ ما يرونه من قرارات تحقق مصالحهم الشخصية. وتعد الرقابة التي يمكن أن تفرضها الجهات الدائنة للشركة من أهم أنواع الرقابة التي تمثل ضغطاً على الإدارة وتقيدها من حريتها في الاختيار بين البدائل واتخاذ القرارات، حيث تعمل الجهات الدائنة على متابعة أداء وقرارات الإدارة من أجل التأكد من أن هذه القرارات لا تقيد قدرة الشركة من الوفاء بالتزامات الديون المفروضة عليها. لذلك يسعى المديرون الراغبون في تعزيز مستوى تحصيلهم إلى تخفيض اعتمادهم على الديون بغية تخفيض مستوى الرقابة التي يفرضها الدائنون على أداءهم، ومن ثم تصبح الرافعة المالية والتي تعبر عن مدى اعتماد الشركة على الديون الخارجية في تمويل استثماراتها وعملياتها المختلفة أحد آليات التحصين الإداري وأحد المقاييس التي يستخدمها الباحثون لقياس مستوى التحصين الإداري، وقد أثبتت الدراسات أن المديرون الراغبون في زيادة مستوى التحصين الإداري يفضلون دائماً الاعتماد على مستويات منخفضة من الديون بهدف الحد من الضغوط الرقابية التي يمكن أن تفرض عليهم من قبل الجهات الدائنة للشركة (Ellili,2006 ; Martins,2019).

٢-٢ أثر التحصين الإداري على نوع مراقب الحسابات (تطوير فروض البحث من الأول إلى الثالث):

تعتبر المراجعة الخارجية من أهم الآليات الرقابية الخارجية التي يعول عليها مختلفة أصحاب المصلحة في ضبط أداء الإدارة والتحقق من جودة التقارير المالية التي تقدمها الإدارة والتي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات في بيئة الأعمال. ومع سعي المديرون المحصنون إلى تحقيق أهدافهم الشخصية ولو على حساب مصلحة باقي أصحاب المصلحة يحاول هؤلاء المديرون إخفاء آثار تحركاتهم من خلال إدارة معلومات التقرير المالي بالانخراط في ممارسات تمهيد الأرباح وإدارة الأرباح بل وأحياناً بالتلاعب غير القانوني بالأرباح، وقد أثبتت العديد من الدراسات الأثر السلبي لبعض آليات التحصين الإداري على جودة التقارير المالية (Ng et al,2007 ; Khafid and Arief,2017 ; Fagbemi et al,2020 ; Macc,2020). ومع إدراك المديرون إلى خطورة اكتشاف هذه الممارسات وعواقبها الوخيمة التي قد تصل إلى المسائلة القانونية، ومع التسليم بأن مراقب الحسابات هو أجدد من يستطيع اكتشاف هذه الممارسات سيسعى هؤلاء المديرون إلى الضغط في اتجاه اختيار مراقب حسابات أقل جودة لا يستطيع اكتشاف ممارساتهم الانتهازية. وقد اهتمت العديد من الدراسات باختبار أثر آليات التحصين الإداري على جودة عملية المراجعة بوجه عام وعلى نوع مراقب الحسابات (باعتباره أحد مقاييس جودة المراجعة) بوجه خاص. فقد أثبتت دراسة (Abdullah et al,2008) من خلال تحليل بيانات ٦٥٥ شركة ماليزية مقيدة عام ٢٠٠٣ أن اختيار مراجعين من الأربعة الكبار Big 4 يرتبط بزيادة استقلال أعضاء مجلس الإدارة وانخفاض نسبة الأعضاء التنفيذيين في المجلس، وكذلك أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية بين كل من نسبة ملكية المديرين التنفيذيين في أسهم الشركة وازدواجية دور ال CEO وحجم مكتب المراجعة.

وفي الصين وتحليل بيانات عينة من الشركات الصينية المقيدة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ قدمت دراسة (Lin and Liu, 2009) دليلاً على أن الشركات التي يشغل فيها رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي الأول لا تفضل مراقبي الحسابات المنتمين إلى مكاتب المراجعة العشرة الكبار بالصين Big 10.

كما اعتمدت دراسة (Niskanen et al, 2011) على بيانات ٤٦٦ مشروع فنلندي مقيد خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ وبواقع ١٧٤٠ مشاهدة في اختبار العلاقة بين كل من الملكية الادارية والرافعة المالية من جهة وحجم مكتب المراجعة من جهة أخرى. وأثبتت النتائج أن زيادة نسبة الملكية الادارية يقلل من الاعتماد على مراجعين كبار (Big4)، كما أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة.

وفي تركيا وتحليل بيانات ٨٠٥ مشاهدة لشركات تركية مقيدة ببورصة استانبول خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ أثبتت دراسة (karaibrahimoghu, 2013) أن زيادة مستوى استقلالية مجلس الإدارة وعدم اسناد منصب الرئيس التنفيذي الأول لرئيس مجلس الإدارة من شأنه أن يدفع الشركات التركية إلى اختيار مراجعين متخصصين في الصناعة.

وبالتطبيق على ١٢٩ مشروع بنجلاديشي مقيد بالبورصة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ توصلت دراسة (Karim et al, 2013) إلى نتائج مشابهة إلى نتائج الدراسة السابقة مباشرة، حيث أثبتت الدراسة أن الشركات التي يتقلد فيها رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي الأول تفضل مكاتب المراجعة الأقل جودة.

كما أثبتت دراسة (Leung and Cheng, 2014) أن زيادة مستوى استقلال مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً باختيار مراجعين عالي الجودة، وذلك بالتطبيق على ١١٩٥٥ مشاهدة من الشركات الصينية المقيدة ببورصة بيكين خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢.

وفي دراسة دولية تمت بالاعتماد على تحليل بيانات ١٦١٦ مشاهدة لشركات مقيدة ببورصات ٧٠ دولة نامية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩، أثبتت دراسة (Beisland et al, 2015) وجود علاقة عكسية بين وجود الدور المزدوج للرئيس التنفيذي الأول وحجم مكتب المراجعة، حيث تفضل الشركات التي بها ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول اختيار مراجعين لا ينتمون إلى مكاتب المراجعة الكبار.

وكذلك أثبتت دراسة (Gajevszky, 2015) وجود علاقة عكسية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول وجودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة، بينما أخفقت هذه الدراسة في إثبات أى علاقة بين كل من استقلالية مجلس الإدارة والملكية الإدارية من ناحية وحجم مكتب المراجعة من ناحية أخرى وذلك بالتطبيق على ٦١ شركة رومانية مقيدة ببورصة بوخاريسست خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

كما اختبرت دراسة (Leung and Liu, 2015) تأثير مجموعة من آليات التحصين الإدارى على قرار اختيار المراجع الخارجى على عينة مكونة من ١١٩٥٥ مشاهدة من الشركات المقيدة ببورصة بيكين خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لكل من الملكية الادارية وازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول وزيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة على اختيار المراجعين الخارجيين المنتمين إلى الأربعة الكبار، كما وجدت الدراسة علاقة سلبية بين الرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة.

وفي تركيا أثبتت دراسة (Ozcan, 2018) وجود علاقة ايجابية بين كل من استقلال مجلس الإدارة والرافعة المالية من جهة واختيار مراجعين كبار ينتمون لل big4 من جهة أخرى، وذلك بالتطبيق على ٩٤ مشروع مقيد ببورصة استانبول عام ٢٠١٧.

وفي اندونيسيا اختبرت دراسة (Khabibah,2020) العلاقة بين التحصين الإدارى مقاس بطول فترة بقاء الرئيس التنفيذى فى منصبه وجودة المراجعة مقاسة بنوع أو حجم مكتب المراجعة (Big4 أم لا). وبتحليل بيانات ٧٦ شركة صناعية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وبواقع ٢٨ مشاهدة أثبتت النتائج عدم وجود علاقة بين طول فترة بقاء الرئيس التنفيذى فى منصبه وحجم مكتب المراجعة. وقد أثبتت دراسة (Qawqzeh et al,2020) عدم وجود علاقة بين الملكية الادارية وجودة المراجعة مقاسة بأتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة ومستوى التخصص الصناعى للمراجع، وذلك بالتطبيق على ٩٤ شركة أردنية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨.

وفي نيجيريا وبالتطبيق على عينة مكونة من ٢٧ مشروع غير مالى مقيد خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ وبواقع ١٨٩ مشاهدة، توصلت دراسة (Soyemi,2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى استقلال مجلس الادارة واختيار مراجعين من ال Big4، كما أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين الرفع المالى واختيار مراجعين من ال Big4.

وفي إيران قامت دراسة (Nazaridavaji and Khoramabad,2021) باختبار العلاقة بين آليات التحصين الإدارى (ازدواجية دور الرئيس التنفيذى، والخبرة المالية للرئيس التنفيذى، واستقلال مجلس الادارة، والملكية الادارية، وفترة بقاء الرئيس التنفيذى فى منصبه، ومقدار جهد مجلس الادارة) ومخرجات المراجعة (جودة المراجعة مقاسة بنوع المراجع، ونوع رأى المراجع، وأتعاب المراجعة، وتوقيت إصدار تقرير المراجعة)، وقد توصلت الدراسة بتحليل بيانات عينة قوامها ١٢٨ شركة (٦٧٨ مشاهدة) إيرانية مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ إلى وجود علاقة عكسية بين آليات التحصين الإدارى المختلفة وجودة المراجعة، وكذلك وجود ارتباط طردى بين مستوى التحصين الإدارى وتأخر تقرير المراجعة.

أما فى بيئة الأعمال المصرية فقد لاحظ الباحث ندرة فى الدراسات التى اهتمت باختبار أثر آليات التحصين الإدارى على قرار اختيار مراقب الحسابات، فوجد مثلاً أن دراسة (Eldyasty and Elamer,2021) قد اهتمت باختبار أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على اختيار المراجع فى عينة مكونة من ٨٩٩ مشاهدة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩، وقد توصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول واختيار مراجعين ينتمون لل Big4. كما أثبت (قنديل، ٢٠٢٢) بالاعتماد على بيانات ١٠٥ شركة مصرية غير مالية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وجود أثر ايجابى لكل من استقلال مجلس الادارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول على جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة (Big4 أم لا)، كما أثبتت النتائج أن تأثير استقلال مجلس الادارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول تختلف باختلاف نسبة الملكية الإدارية.

مما سبق يتضح اختلاف نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير آليات التحصين الإدارى على قرار اختيار مراقب الحسابات، ومع اختلاف هذه النتائج على مستوى بيانات الأعمال الأجنبية، ومع ندرة الدراسات المصرية التى حاولت اختبار العلاقة بين آليات التحصين الإدارى ونوع مراقب الحسابات يحاول الباحث فى هذا البحث اختبار مدى وجود علاقة بين أهم آليات التحصين الإدارى وهى ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول، والملكية الادارية، ومستوى استقلال مجلس الادارة، وبين نوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية، لذلك يمكن صياغة الفروض البحثية الثلاثة الأولى لهذا البحث كما يلي:

الفرض الأول: لا توجد علاقة بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الثانى: لا توجد علاقة بين مستوى الملكية الإدارية ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة بين مستوى استقلال مجلس الإدارة ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية.

٣-٢ دور الملكية المؤسسية فى الحد من الآثار السلبية لآليات التحصين الإدارى على قرار اختيار المراجع الخارجى (تطوير فروض البحث من الرابع إلى السادس):

تتكون الجمعية العامة للمساهمين من جميع مساهمى الشركة، وقد نصت المادة رقم ١٠٣ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ على سلطة الجمعية العامة للشركة فى تعيين مراقب الحسابات وتقدير أتعابه، وعدم جواز تفويض مجلس الإدارة فى تعيين مراقب الحسابات أو تحديد أتعابه دون تحديد حد أقصى. كما نصت المادة رقم ٦٧ من ذات القانون على أن قرارات الجمعية العامة تصدر بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فى اجتماع الجمعية العامة. مما سبق يتضح أن سلطة اختيار مراقب الحسابات تقع بأيدى مساهمى الشركة ممثلين بالجمعية العامة، كما يتضح أهمية دور الأغلبية فى التصويت على قرار تعيين مراقب الحسابات، ومن ثم فعلى المساهم الحريص على اختيار مراقب حسابات يقدم خدمات مراجعة عالية الجودة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يشارك بالتصويت على قرار تعيين مراقب الحسابات. ومع اختلاف فئات مساهمى الشركة والتي تمثل هيكل ملكيتها واختلاف توجهاتهم وحوافزهم تختلف فعالية الجمعية العامة فى اختيار مراقب الحسابات المناسب للشركة. ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من أنواع هياكل الملكية هما الملكية المركزة والملكية المشتتة (الحناوى، ٢٠١٩، ص ٧٣)، حيث تشير الملكية المركزة إلى تركيز ملكية الأسهم فى أيدي فئات قليلة من الملاك (قد يكونوا أفراد أو مؤسسات) بحيث يمتلك كل فرد أو جهة أو مؤسسة نسبة كبيرة من أسهم الشركة، بينما تعنى الملكية المشتتة توزيع أسهم الشركة على عدد كبير جداً من المساهمين بحيث يمتلك كل مساهم عدد قليل من الأسهم. ومن أهم أشكال الملكية المركزة المؤسسية institutional ownership (امتلاك مؤسسات معينة لأسهم الشركة) والملكية الإدارية managerial ownership (امتلاك المديرين بالشركة لبعض أسهمها) والملكية الحكومية governmental ownership (امتلاك بعض الجهات الحكومية لأسهم فى الشركة)، وقد اشار (haw et al,2012,p.8) أن وجود أكثر من فئة من فئات الملكية فى هيكل ملكية الشركة له تأثيران متضادان على مشاكل الوكالة، فقد تحفز القدرة التصويتية المتاحة للفئات الكبيرة من الملاك (كالملكية المؤسسية) هذه الفئات على مراقبة أداء وتوجهات فئات الملاك الأخرى ذوات النسب العليا من الأصوات فى الجمعية العامة مما يحد كثيراً من الانتهازية فى اتخاذ القرارات ومن ثم يخفف من مشاكل الوكالة، وعلى الجانب الآخر قد تتفاقم مشاكل الوكالة فى حالة تكوين تحالفات بين الفئات المختلفة من الملاك من أجل تحقيق مصالح خاصة مشتركة بينهم. ويرى الباحث أن الملكية المؤسسية هى أكثر فئات الملكية التى يمكن أن يعول عليها أصحاب المصلحة المختلفين للتأثير على قرارات الجمعية العامة بما يحقق تعظيم قيمة الشركة وتحقيق مصالح مختلف أصحاب المصلحة، حيث يتوقع الباحث أن وجود الملكية المؤسسية من الأثر السلبي المحتمل لوجود الملكية الإدارية بهيكل الملكية، وكذلك يرى الباحث أن للملكية المؤسسية قدرة عالية على الضغط فى اتجاه الحد من القرارات والتصرفات الانتهازية من قبل إدارة الشركة، وقد اشار (Song,2015,p.480) أن المستثمرين من المؤسسات يمكنهم فرض رقابة فعالة على أداء الإدارة. وقد اختبرت العديد من الدراسات دور الملكية المؤسسية فى الحد من القرارات الانتهازية التى من شأنها التأثير سلباً على قيمة الشركة ومصالح مختلف أصحاب المصلحة، ومن أهم القرارات التى كان للملكية المؤسسية دور فعال فى ترشيدها قرار اختيار مراقب الحسابات، فقد أثبتت دراسة (Velury et al,2003) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الملكية المؤسسية واختيار المراجعين المتخصصين

في مجال صناعة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥٦٤٧ مشاهدة للشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦.

وكذلك وجدت دراسة (Abdullah et al,2008) أن الاعتماد على مراجعين كبار ينتمون إلى الـ Big4 يرتبط بزيادة مستوى الملكية المؤسسية وذلك في عينة قوامها ٦٥٥ شركة ماليزية مقيدة بالبورصة عام ٢٠٠٣.

كما أثبتت دراسة (Almutairi,2013) وجود علاقة ايجابية بين الملكية المؤسسية ومستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وذلك بالاعتماد على تحليل بيانات عينة مكونة من ٣٩٦ مشاهدة للشركات الكويتية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨.

وفي آسيا وتحديداً في بنجلاديش أكدت دراسة (karim and Ziji,2013) وجود علاقة ايجابية بين مستوى الملكية المؤسسية وحجم مكتب المراجعة وذلك في عينة مكونة من ٢١٣ شركة مقيدة بالبورصة عام ٢٠٠٨.

كذلك اثبتت دراسة (Ibnadam and Bala,2015) أن زيادة مستوى الملكية المؤسسية يساعد في اختيار مراجعين قادرين على تقديم خدمات مراجعة عالية الجودة، وقد تضمنت عينة البحث ١٠ بنوك نيجيرية مقيدة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١.

أما دراسة (Gajevszky,2015) فقد توصلت لنتائج مخالفة للنتائج السابقة، حيث اثبت التحليل الاحصائي لبيانات ٦١ شركة مقيدة ببورصة بوخاريسست خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية وجودة عملية المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة.

وفي الأردن وبتحليل بيانات ٩٤ شركة مقيدة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨ اثبتت دراسة (Qawqzeh et al,2020) وجود علاقة ايجابية بين مستوى الملكية المؤسسية ومستوى التخصص الصناعي للمراجع.

كما توصلت دراسة (Soyemi,2020) من خلال تحليل بيانات ٢٧ مشروع نيجيري غير مالي مقيد بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ إلى أن الشركات التي تزيد فيها نسبة الملكية المؤسسية تفضل الاعتماد على مراجعين من الـ Big4.

أما (Tarighi et al,2020) فقد اختبروا اثر هيكل الملكية على مخاطر المراجعة في عينة مكونة من ٩٠ شركة مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧. وقد أثبتت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية ومخاطر المراجعة، حيث ينفق الملاك من المؤسسات الكثير من الموارد من أجل رقابة أداء الإدارة مما يؤدي إلى تخفيض مشاكل الوكالة ومن ثم تخفيض مخاطر المراجعة.

وأخيراً وفي بيئة الأعمال المصرية وبالتطبيق على عينة قوامها ٨٩٩ مشاهدة من الشركات المصرية المقيدة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩ أثبتت دراسة (Eldyasty and Elamer,2021) أن زيادة مستوى الملكية المؤسسية يرتبط ايجابياً باختيار مراجعين من الأربعة الكبار.

يتضح مما سبق اتفاق نتائج معظم الدراسات السابقة على الدور الإيجابي للملكية المؤسسية في تحقيق جودة عملية المراجعة الخارجية من خلال المساهمة في اختيار مراقبي حسابات على مستوى عال من الجودة، الأمر الذي دفع الباحث لافتراض أن يكون للملكية المؤسسية دوراً في الحد من الآثار السلبية للتحصين الإداري على قرار اختيار مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم يمكن صياغة الفروض المتبقية للبحث كما يلي:

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على العلاقة بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الخامس: لا يوجد تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على العلاقة بين الملكية الإدارية ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية.

الفرض السادس: لا يوجد تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية.

٣- الدراسة التطبيقية:

لتحقيق الهدف الأخير من الأهداف الفرعية للبحث قام الباحث بالاعتماد على المنهج الاستقرائي باستقراء واقع بيئة الأعمال المصرية من أجل تجميع البيانات اللازمة لاختبار مدى صحة فروض البحث. وسيتناول الباحث في هذا الجزء من البحث عناصر الدراسة التطبيقية التي قام بها من أجل الوقوف على مدى صحة فروض البحث وذلك كما يلي:

١-٣ أهداف الدراسة التطبيقية:

تم اجراء الدراسة التطبيقية من أجل تحقيق هدفين هما:

أ- اختبار مدى وجود علاقة بين آليات التحصين الإداري محل البحث ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية.

ب- اختبار مدى وجود تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على قوة واتجاه العلاقة بين آليات التحصين الإداري ونوع مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية.

٢-٣ مجتمع وعينة وفترة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، أما معيار اختيار عينة الدراسة فتمثل في مدى توافر بيانات متغيرات الدراسة لهذه الشركات خلال فترة الدراسة (سبع سنوات)، وبتطبيق هذا المعيار فقد أمكن الحصول على بيانات ٤٨ شركة غير مالية بواقع ١٢٩ مشاهدة لهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ .

٣-٣ نماذج الدراسة وكيفية قياس متغيراتها:

لتحقيق هدفى الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث اعتمد الباحث على نموذجى الانحدار المتعدد التاليين:

النموذج الأول: يعتمد الباحث على النموذج الأول التالى من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين نوع مراقب الحسابات وآليات التحصين الإداري محل البحث (ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول، والملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة)، وذلك بهدف اختبار مدى صحة فروض البحث الثلاثة الأول.

$$AUDITORK_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \varepsilon \quad \text{Model (1)}$$

النموذج الثانى: تم تطوير نموذج الانحدار الأول ليتضمن المتغير المعدل الملكية المؤسسية بهدف اختبار مدى وجود تأثير للملكية المؤسسية على علاقة آليات التحصين الإداري محل البحث بنوع مراقب الحسابات، ومن ثم اختبار مدى صحة فروض البحث من الرابع إلى السادس.

$$AUDITORK_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \beta_9(IO_{j,i}) * CEODU_{j,i} + \beta_{10}(IO_{j,i} * MO_{j,i}) + \beta_{11}(IO_{j,i} * BOIN_{j,i}) + \varepsilon \quad \text{Model (2)}$$

ويوضح الجدول رقم (١) كيفية قياس متغيرات البحث:

جدول رقم (١): متغيرات البحث وكيفية قياسها

<p>المتغير التابع: نوع مراقب الحسابات AUDITORK_{it}: اعتمد الباحث على ثلاثة مقاييس لقياس نوع مراقب الحسابات هي حجم مراقب الحسابات، ومدى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومقياس مركب قام الباحث بتطويره ليجمع بين حجم المراقب ومدى تخصصه الصناعي، وتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:</p>	
<p>اعتمد الباحث عند قياس هذا المتغير على صيغة المتغير الوهمي Dummy Variable ، حيث يأخذ هذا المتغير القيمة (١) إذا كان مراقب الحسابات ينتمي لمكتب مراجعة شريك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big4 ، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان مراقب الحسابات لا ينتمي لمكتب مراجعة شريك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big4.</p>	<p>حجم مراقب الحسابات AUDSIZ</p>
<p>اعتمد الباحث أيضاً عند قياس هذا المتغير على صيغة المتغير الوهمي، حيث يأخذ هذا المتغير القيمة (١) إذا كان مراقب الحسابات متخصص في صناعة العميل، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان مراقب الحسابات غير متخصص في صناعة العميل. ويعتبر مراقب الحسابات متخصص في الصناعة إذا قام بمراجعة حسابات ٢٠٪ على الأقل من الشركات المنتمية لصناعة العميل (خلف، ٢٠٢٠؛ DeBoskey and Jiang, 2012).</p>	<p>التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AUDSP</p>
<p>يأخذ هذا المتغير القيمة (صفر) إذا كان مراقب الحسابات غير متخصص في الصناعة ولا ينتمي لمكاتب المراجعة الـ Big4، ويأخذ القيمة (١) في حالتين: الأولى إذا كان مراقب الحسابات متخصص في الصناعة ولا ينتمي للـ Big4، والثانية إذا كان مراقب الحسابات غير متخصص ولكنه ينتمي للـ Big4، ويأخذ هذا المتغير القيمة (٢) إذا كان مراقب الحسابات متخصص في الصناعة وينتمي للـ Big4.</p>	<p>مقياس مركب لحجم المراقب وتخصصه الصناعي AUDKIND</p>
<p>المتغيرات المستقلة: آليات التحصين الإداري الثلاثة: ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول، والملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة. وتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:</p>	
<p>يأخذ هذا المتغير القيمة (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي الأول (العضو المنتدب)، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان منصب الرئيس التنفيذي الأول يشغله شخص آخر بخلاف رئيس مجلس الإدارة.</p>	<p>ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول CEODU</p>
<p>تم قياس مستوى الملكية الإدارية بنسبة عدد الأسهم المملوكة للإدارة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.</p>	<p>مستوى الملكية الإدارية MO</p>
<p>تم قياس هذا المتغير بنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر هذا المتغير مقياس عكسي لمستوى التحصين الإداري فكلما زاد مستوى استقلالية المجلس كلما انخفض مستوى التحصين الإداري.</p>	<p>مستوى استقلالية مجلس الإدارة BOIN</p>
<p>الأثر المشترك للملكية المؤسسية وازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول على نوع مراقب الحسابات</p>	<p>IO*CEODU</p>
<p>الأثر المشترك للملكية المؤسسية والملكية الإدارية على نوع مراقب الحسابات</p>	<p>IO*MO</p>
<p>الأثر المشترك للملكية المؤسسية واستقلالية مجلس الإدارة على نوع مراقب الحسابات</p>	<p>IO*BOIN</p>

المتغيرات الرقابية: اعتمد الباحث على بعض المتغيرات الرقابية والتي أكدت الدراسات السابقة تأثيرها المعنوي على نوع مراقب الحسابات (التخصص الصناعي، وحجم المراقب)، وهي حجم الشركة، والرفع المالي، وعمر الشركة، ومستوى استقلالية لجنة المراجعة، والأداء المالي للشركة (قنديل، ٢٠٢٢; Abbott and Parker, 2000; Mohammed, 2018)، وتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:	
حجم الشركة $FSIZE_{j,i}$	تم قياس حجم الشركة (j) في نهاية الفترة (i) باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
الرفع المالي $LEV_{j,i}$	تم قياس الرفع المالي بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
عمر الشركة $FAGE_{j,i}$	تم احتساب عمر الشركة (j) من تاريخ تأسيسها إلى نهاية الفترة (i)
استقلالية لجنة المراجعة $COIN_{j,i}$	تم قياس مستوى استقلالية لجنة المراجعة بنسبة أعضاء اللجنة المستقلين إلى إجمالي أعضاء اللجنة.
الأداء المالي $ROA_{j,i}$	تم الاعتماد على معدل العائد على الأصول كقياس للأداء المالي للشركة، ويحسب بنسبة صافي الأرباح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول.

٣-٤ نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات:

اعتمد الباحث على الاختبارات الوصفية من أجل استيضاح المؤشرات العامة الأساسية لخصائص الشركات محل البحث، ويوضح الجدول رقم (٢) ملخص لنتائج التحليل الوصفي لأهم متغيرات الدراسة:

جدول (٢): ملخص نتائج التحليل الوصفي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AUDSP	129	.00	1.00	.5891	.49391
AUDSIZ	129	.00	1.00	.4884	.50181
AUDKIND	129	.00	2.00	1.0775	.80635
CEODU	129	.00	1.00	.6899	.46433
MO	129	.00	.77	.2258	.24186
BOIN	128	.71	1.00	.6531	.26872
COIN	129	.00	1.00	.8844	.25184

يمكن من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (٢) تحديد ملامح الشركات محل البحث فيما يتعلق ببعض متغيرات البحث كما يلي:

- يبلغ متوسط قيمة متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AUDSP ٠,٥٨٩١، مما يعني اعتماد ما يقرب من ٥٩٪ من شركات العينة على مراقبي حسابات متخصصين في الصناعة، وهذا ما قد يشير إلى حرص هذه الشركات على الحصول على خدمات مراجعة عالية الجودة.

- يبلغ متوسط قيمة متغير حجم مراقب الحسابات AUDSIZ ٠,٤٨٨، وهذا يعني اعتماد ما يقرب من نصف شركات العينة على مراقبي حسابات ينتمون إلى مكاتب المراجعة الكبرى Big4.

- أما متوسط قيمة المتغير المركب لكل من التخصص الصناعي وحجم مراقب الحسابات AUDKIND فيزيد عن الواحد الصحيح مما يعني اعتماد معظم شركات العينة على مراقبي حسابات إما متخصصين في الصناعة أو من الBig4، فيتصنيف مشاهدات العينة حسب نوع مراقب الحسابات لديها وجد الباحث أن هناك ٣٧ مشاهدة للشركات (٢٨,٧٪ من إجمالي المشاهدات) تعتمد على مراقبي حسابات غير متخصصين في الصناعة ولا ينتمون لمكاتب المراجعة الكبار، بينما تعتمد ٤٥ مشاهدة للشركات (٣٤,٩٪) إما على مراقبي حسابات غير متخصصين وينتمون للBig4 أو على مراقبي حسابات متخصصين ولا ينتمون للBig4، أما باقي مشاهدات العينة (٤٧ مشاهدة بنسبة ٣٦,٤٪) فتعتمد على مراقبي حسابات

متخصصين وينتمون للBig4. وهذا يدل على حرص معظم شركات العينة على الحصول على خدمات مراجعة جيدة إما بالاعتماد على مراجعين متخصصين أو مراجعين ينتمون للBig4 أو مراجعين متخصصين ينتمون للBig4.

- يوضح متوسط قيمة متغير ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول CEODU أن هناك ما يقرب من ٦٩٪ من شركات العينة يتقلد فيها رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي الأول أو العضو المنتدب، وهذا ما قد يساعد على زيادة مستوى التحصين الإدارى فى الشركات المصرية.

- متوسط نسبة الملكية الإدارية فى شركات العينة يبلغ ٢٢,٦٪ تقريباً، مما يعنى استحواذ الإدارة على ما يقرب من ربع أسهم الشركة مما يساعد على زيادة مستوى التحصين الإدارى فى الشركات محل البحث، خاصة فى حالة تشتت باقى اسهم الشركة بين عدد كبير من المساهمين.

- يبلغ متوسط مستوى استقلالية مجالس إدارة الشركات محل البحث ٦٥,٣٪، مما يعنى أن ما يقرب من ثلثى أعضاء مجلس الإدارة هم من الأعضاء غير التنفيذيين، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً يساعد فى تخفيض مستوى التحصين الإدارى داخل الشركات المصرية.

- يشير متوسط قيمة متغير استقلالية لجنة المراجعة إلى مستوى عال من الاستقلالية، حيث يبلغ متوسط نسبة أعضاء اللجنة المستقلين ٨٨,٤٪، وهذا ما يعتبره الباحث محددًا فاعلاً فى ترشيد قرار اختيار مراقب الحسابات.

٣-٥ نتائج تحليل نماذج الانحدار واختبار الفروض:

اعتمد الباحث على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) Version 15 فى تطبيق نموذجى الدراسة السابق عرضهما من أجل اختبار مدى صحة فروض البحث، ويمكن توضيح نتائج التحليل الإحصائى واختبار الفروض كما يلى:

٣-٥-١ نتائج التحليل الإحصائى واختبار صحة الفروض بالاعتماد على حجم مراقب الحسابات كمقياس لنوعه:

يوضح الجدول رقم (٣) ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الأول والنموذج الثانى للدراسة فى حالة الاعتماد على حجم مراقب الحسابات AUDSIZ كمقياس لنوع المراجع

جدول رقم (٣): ملخص نتائج تطبيق نماذج الدراسة بالاعتماد على حجم مراقب الحسابات كمتغير تابع

النموذج الأول بالاعتماد على حجم مراقب الحسابات AUDSIZ كمقياس لنوع المراجع :					
$AUDSIZ_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \epsilon$					
Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R ²	Adjusted R ²
CEODU _{j,i}	$\beta_1 = 0.139$	0.098	0.000	0.368	0.325
MO _{j,i}	$\beta_2 = -0.522$	0.001			
BOIN _{j,i}	$\beta_3 = -0.124$	0.412			
FSIZE _{j,i}	$\beta_4 = 0.328$	0.000			
LEV _{j,i}	$\beta_5 = 0.024$	0.001			
FAGE _{j,i}	$\beta_6 = 0.001$	0.718			
COIN _{j,i}	$\beta_7 = -0.290$	0.085			
ROA _{j,i}	$\beta_8 = 0.067$	0.768			

النموذج الثانى بالاعتماد على حجم مراقب الحسابات AUDSIZ كمقياس لنوع المراجع : $AUDSIZ_{j,i}$					
$= \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \beta_9(IO_{j,i} * CEODU_{j,i}) + \beta_{10}(IO_{j,i} * MO_{j,i}) + \beta_{11}(IO_{j,i} * BOIN_{j,i}) + \varepsilon$					
Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R ²	Adjusted R ²
CEODU _{j,i}	$\beta_1 = 0.177$	0.239	0.000	0.382	0.324
MO _{j,i}	$\beta_2 = -0.309$	0.307			
BOIN _{j,i}	$\beta_3 = -0.331$	0.126			
FSIZE _{j,i}	$\beta_4 = 0.300$	0.000			
LEV _{j,i}	$\beta_5 = 0.022$	0.003			
FAGE _{j,i}	$\beta_6 = 0.000$	0.888			
COIN _{j,i}	$\beta_7 = -0.275$	0.115			
ROA _{j,i}	$\beta_8 = 0.032$	0.890			
(IO _{j,i} * CEODU _{j,i})	$\beta_9 = -0.088$	0.722			
(IO _{j,i} * MO _{j,i})	$\beta_{10} = -0.336$	0.605			
(IO _{j,i} * BOIN _{j,i})	$\beta_{11} = 0.482$	0.147			

يتضح من الجزء العلوى من الجدول رقم (٣) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحجم مراقب الحسابات هي علاقة معنوية، حيث تبلغ قيمة معنوية النموذج ANOVA.Sig (٠,٠٠٠)، كما تشير قيمة Adjusted R² إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٣٢,٥٪ من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (حجم مراقب الحسابات).

أما عن اتجاه وقوة العلاقة بين آليات التحصين الإدارى محل البحث وحجم مراقب الحسابات فتوضح النتائج وجود علاقة طردية معنوية (عند مستوى معنوية ١٠٪ بمستوى ثقة ٩٠٪) بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول وحجم مراقب الحسابات، مما يعنى اتجاه الشركات المصرية محل البحث التى يشغل فيها رئيس مجلس الادارة منصب الرئيس التنفيذى الأول (العضو المنتدب) إلى الاعتماد على مراقبى حسابات ينتمون إلى Big4، وتدعم هذه النتيجة فروض نظرية الإشراف (Sheu and stewardship theory) (Lee,2012,p.294) وفرضية تقارب المصالح the convergence of the interests (Ellili,2012,p.450). وبالتالي يمكن بالاعتماد على حجم مراقب الحسابات كمقياس لنوع المراقب رفض الفرض العدمى الأول لهذه الدراسة وقبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية (طردية) بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات (مقاس بحجم مراقب الحسابات). كما توضح النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين مستوى الملكية الإدارية وحجم مراقب الحسابات، فكلما زاد مستوى الملكية الإدارية لأسهم الشركة كلما اتجهت الشركة للاعتماد على مراقبى حسابات لا ينتمون إلى Big4، وهذا ما يتسق مع فروض نظرية الوكالة والمخاوف من زيادة صراعات ومشاكل الوكالة مع امتلاك المديرين لنسبة عالية من أسهم الشركة، الأمر الذى يمكنهم من تحصين قراراتهم الانتهازية فى مواجهة آليات الرقابة المختلفة. وبناء على هذه النتائج يمكن بالاعتماد على حجم مراقب الحسابات كمقياس لنوعه رفض الفرض العدمى الثانى لهذه الدراسة وقبول الفرض البديل بوجود

علاقة معنوية (عكسية) بين مستوى الملكية الادارية ونوع مراقب الحسابات (مقاس بحجم مراقب الحسابات).

أما عن علاقة استقلالية مجلس الادارة بحجم مراقب الحسابات فتوضح النتائج وجود علاقة عكسية بين استقلالية المجلس وحجم مراقب الحسابات، ولكنها علاقة غير معنوية (قيمة Sig أكبر من ١٠٪ = ٠,٤١٢)، مما لا يمكن معه الجزم بوجود علاقة معنوية بين المتغيرين، ومن ثم يجب قبول الفرض العدمى الثالث للدراسة والذي يقضى بعدم وجود علاقة بين مستوى استقلالية مجلس الادارة ونوع مراقب الحسابات (مقاس بحجم مراقب الحسابات).

أما عن علاقة المتغيرات الرقابية بحجم مراقب الحسابات فيتضح من النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين كل من حجم المشروع ومستوى الرفع المالى، وحجم مراقب الحسابات، وأيضاً تشير النتائج الى وجود علاقة عكسية معنوية بين مستوى استقلالية لجنة المراجعة وحجم مراقب الحسابات، وبناء على هذه النتائج يمكن القول أن من أهم خصائص الشركات المصرية التى تعتمد على مراقبى حسابات ينتمون الى Big4 كبر حجم الشركة، واعتمادها بشكل كبير على الديون فى تمويل عملياتها، وانخفاض نسبة الأعضاء المستقلين فى لجنة المراجعة لديها. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الشركات الأكبر حجماً تقع دائماً تحت ضغوط رقابية كبيرة من أطراف مختلفة مما يدفعها للعمل على انتاج تقارير مالية عالية الجودة يتم مراجعتها من قبل كبار مراقبى الحسابات، كما يفرض دائنوا الشركة رقابة كبيرة على أداء الإدارة من أجل التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الدين والذي يتم تقييمها (أى قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الدين) من خلال تحليل المعلومات الملائمة والتي يتم الحصول عليها من مختلف مصادر المعلومات وعلى رأسها المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من التقارير المالية، ومن ثم يضغط هؤلاء الدائنون على الشركة للاعتماد على مراقبى حسابات عالي الجودة من أجل ضمان جودة التقرير المالى، كما أن زيادة نسبة أعضاء لجنة المراجعة المستقلين من شأنه أن يفعل دور اللجنة فى دراسة القوائم المالية والادلاء بالتوصيات اللازمة بشأنها قبل عرضها على مجلس الادارة، ومن ثم قد ترى لجنة المراجعة أن الملاحظات الجوهرية بالقوائم قد تم تداركها وبالتالي توصي بالتعاقد مع مراقب حسابات لا ينتمى إلى Big4 توفيراً للتكاليف.

تشير نتائج الجزء السفلى من الجدول رقم (٣) إلى أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحجم مراقب الحسابات هى علاقة معنوية، حيث تبلغ قيمة معنوية النموذج ANOVA.Sig (٠,٠٠)، كما تشير قيمة Adjusted R² إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٣٢,٤٪ من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (حجم مراقب الحسابات).

كما يتضح من نتائج هذا الجزء من الجدول عدم معنوية العلاقة بين متغيرات الأثر المشترك للملكية المؤسسية وآليات التحصين الإدارى (IO*CEODU, IO*MO, IO*BOIN) وحجم مراقب الحسابات حيث تزيد قيمة مستوى المعنوية Sig لعلاقة كل متغير من هذه المتغيرات بمتغير حجم مراقب الحسابات عن ١٠٪ (مستوى المعنوية الذى اعتمد عليه الباحث فى اختبار الفروض)، مما يعنى عدم وجود أى تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على علاقة آليات التحصين الإدارى محل البحث بحجم مراقب الحسابات، الأمر الذى يشير إلى ضعف الدور الرقابى الذى من المفترض أن تقوم به المؤسسات من ملاك الشركة من أجل الحد من الانتهازية الادارية التى قد تصدر من المديرين المحصنين وتضر بقيمة الشركة ومصالح باقى اصحاب المصلحة. وبناء على هذه النتائج لا بد من قبول الفروض العدمية من الرابع إلى السادس والتي تقضى بعدم وجود تأثير معنوى لمستوى الملكية المؤسسية على العلاقة بين آليات التحصين الإدارى محل البحث ونوع مراقب الحسابات (مقاس بحجم مراقب الحسابات).

كما تؤكد نتائج هذا الجزء من الجدول التأثير الايجابي المعنوي لكل من حجم الشركة ومستوى الرفع المالي على حجم مراقب الحسابات.

٣-٥-٢ نتائج التحليل الإحصائي واختبار صحة الفروض بالاعتماد على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمقياس لنوعه:

يوضح الجدول رقم (٤) ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الأول والنموذج الثاني للدراسة في حالة الاعتماد على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AUDSP كمقياس لنوع المراجع:

جدول رقم (٤): ملخص نتائج تطبيق نماذج الدراسة بالاعتماد على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير تابع

النموذج الأول بالاعتماد على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AUDSP كمقياس لنوع المراجع:					
$AUDSP_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \epsilon$					
Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R ²	Adjusted R ²
CEODU _{j,i}	$\beta_1 = 0.244$	0.015	0.135	0.096	0.036
MO _{j,i}	$\beta_2 = 0.090$	0.630			
BOIN _{j,i}	$\beta_3 = 0.302$	0.091			
FSIZE _{j,i}	$\beta_4 = 0.134$	0.037			
LEV _{j,i}	$\beta_5 = -0.001$	0.920			
FAGE _{j,i}	$\beta_6 = -0.002$	0.501			
COIN _{j,i}	$\beta_7 = -0.371$	0.061			
ROA _{j,i}	$\beta_8 = -0.048$	0.857			
النموذج الثاني بالاعتماد على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات AUDSP كمقياس لنوع المراجع:					
$AUDSP_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \beta_9(IO_{j,i} * CEODU_{j,i}) + \beta_{10}(IO_{j,i} * MO_{j,i}) + \beta_{11}(IO_{j,i} * BOIN_{j,i}) + \epsilon$					
Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R ²	Adjusted R ²
CEODU _{j,i}	$\beta_1 = 0.092$	0.594	0.069	0.143	0.062
MO _{j,i}	$\beta_2 = -0.319$	0.363			
BOIN _{j,i}	$\beta_3 = 0.722$	0.004			
FSIZE _{j,i}	$\beta_4 = 0.171$	0.022			
LEV _{j,i}	$\beta_5 = 0.002$	0.788			
FAGE _{j,i}	$\beta_6 = -0.001$	0.662			
COIN _{j,i}	$\beta_7 = -0.400$	0.048			
ROA _{j,i}	$\beta_8 = -0.017$	0.948			

(IO _{j,i} * CEODU _{j,i})	$\beta_9 = 0.318$	0.267		
(IO _{j,i} * MO _{j,i})	$\beta_{10} = 0.797$	0.289		
(IO _{j,i} * BOIN _{j,i})	$\beta_{11} = - 0.939$	0.016		

يتضح من الجزء العلوى من الجدول رقم (٤) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات هى علاقة غير معنوية، حيث تبلغ قيمة معنوية النموذج ANOVA.Sig (٠,١٣٥) وهى أكبر من مستوى المعنوية الذى يعتمد عليه الباحث فى اختبار الفروض (١٠٪)، كما تشير قيمة Adjusted R² إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ٣,٦٪ من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (التخصص الصناعى لمراقب الحسابات).

كما تشير نتائج تطبيق النموذج الأول إلى وجود علاقة طردية معنوية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ومدى التخصص الصناعى لمراقب الحسابات، مما يتوافق مع فروض نظرية الاشراف وفرضية تقارب المصالح بأن الجمع بين منصبى رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذى الأول من شأنه أن يزيد من قيمة الشركة وأداءها وجودة قراراتها ومن ثم الاعتماد على مراقبى حسابات متخصصين فى الصناعة، ومن ثم يجب رفض الفرض العدمى الأول لهذه الدراسة وقبول الفرض البديل بأن هناك علاقة معنوية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات مفاى تخصصه الصناعى.

كما توضح النتائج أيضاً وجود علاقة ايجابية بين مستوى استقلالية مجلس الادارة ومدى التخصص الصناعى لمراقب الحسابات، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال فروض نظرية الوكالة بأن زيادة عدد ونسبة أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين من شأنه أن يحد من الانتهازية الادارية عند اتخاذ القرارات ومن ثم تخفيض مشاكل الوكالة، ومن أهم ما يعتمد عليه مجلس الادارة فى تحقيق ذلك الاعتماد على مراقبى حسابات متخصصين فى الصناعة، وعلى النقض فإن زيادة نسبة أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين (انخفاض مستوى استقلالية المجلس) من شأنه أن يزيد من مستوى التحصين الإدارى ومن ثم التأثير على قرار اختيار وتعيين مراقب الحسابات والدفع نحو اختيار مراقبى حسابات غير متخصصين فى الصناعة بغية تقديم خدمات مراجعة حسابات منخفضة الجودة. وبناءً على هذه النتائج يتم رفض الفرض العدمى الثالث لهذه الدراسة وقبول الفرض البديل الذى يقضى بوجود علاقة معنوية بين مستوى استقلالية مجلس الادارة ونوع مراقب الحسابات مفاى بالتخصص الصناعى للمراقب.

كما تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الملكية الادارية وتخصص مراقب الحسابات، ومن ثم يجب قبول الفرض العدمى الثانى للدراسة الذى يقضى بعدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الادارية ونوع مراقب الحسابات مفاى بالتخصص الصناعى للمراقب.

كما توضح نتائج الجزء العلوى من هذا الجدول أن المتغيرات الرقابية التى لها تأثير معنوى على قرار اختيار مراقب حسابات متخصص فى الصناعة هى حجم المشروع، ومستوى استقلالية لجنة المراجعة. حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ايجابية بين حجم المشروع والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، كما أثبتت وجود علاقة عكسية مستوى استقلالية لجنة المراجعة والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات.

أما النتائج الموضحة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٤) فتوضح نتائج تطبيق نموذج الانحدار الثانى للدراسة الذى تم الاعتماد عليه من أجل اختبار فروض الدراسة من الرابع إلى السادس. وتشير هذه النتائج إلى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التخصص الصناعى للمراقب) حيث نقل قيمة ANOVA.Sig (٠,٠٦٩) عن مستوى المعنوية الذى حدده الباحث لاختبار مدى صحة الفروض وهو ١٠٪. كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالى ٦,٢٪ من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع.

وبالنظر إلى نتائج النموذج الثاني للدراسة نجد أن قيمة Sig لمتغيري التأثير المشترك (IO*CEODU, IO*MO) هما على الترتيب ٠,٢٦٧ و ٠,٢٨٩ وهما أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة (١٠٪)، مما يعني عدم وجود تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على علاقة كل من ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول والملكية الادارية بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، الأمر الذي يستلزم معه قبول الفرضين العدميين الرابع والخامس والذين يقضيان بعدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على علاقة كل من ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول والملكية الادارية بنوع مراقب الحسابات مقاس بالتخصص الصناعي للمراقب.

أما عن تأثير الملكية المؤسسية على علاقة استقلالية مجلس الإدارة بالتخصص الصناعي للمراقب، فتوضح قيمة معنوية متغير التأثير المشترك (IO*BOIN) (٠,٠١٦) إلى معنوية تأثير مستوى الملكية المؤسسية على علاقة استقلالية المجلس بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ويتضح من إشارة معامل متغير التأثير هذا ($\beta_{11} = -0.939$) أن زيادة مستوى الملكية المؤسسية يجعل العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي للمراقب علاقة عكسية، أي أن الملاك من المؤسسات في شركات العينة يفضلون مراقبي الحسابات غير المتخصصين في الصناعة في حالة زيادة مستوى استقلالية مجلس الإدارة، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة مستوى استقلالية مجلس الإدارة قد يطمئن الملاك من المؤسسات ويزيد من ثقتهم في نزاهة المجلس وقدرته على فرض رقابة فاعلة على أداء الإدارة ومن ثم قدرته على انتاج تقارير مالية عالية الجودة، الأمر الذي قد يدفع الملاك من المؤسسات إلى التأثير على قرار الجمعية العامة عند اختيار مراقب الحسابات في اتجاه تفضيل مراقبي حسابات غير متخصصين في الصناعة توفيراً للتكاليف العالية لمراقبي الحسابات المتخصصين. وبناء على هذه النتيجة يتم رفض الفرض العدمي السادس لهذه الدراسة وقبول الفرض البديل بوجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على علاقة استقلالية مجلس الإدارة بنوع مراقب الحسابات مقاس بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

٣-٥-٣ نتائج التحليل الإحصائي واختبار صحة الفروض بالاعتماد على متغير AUDKIND كمقياس لنوع مراقب الحسابات:

يوضح الجدول رقم (٥) ملخصاً لنتائج تطبيق النموذج الأول والنموذج الثاني للدراسة في حالة الاعتماد على المقياس المركب المطور من قبل الباحث AUDKIND كمقياس لنوع المراقب:
جدول رقم (٥): ملخص نتائج تطبيق نماذج الدراسة بالاعتماد على AUDKIND كمتغير تابع

النموذج الأول بالاعتماد على AUDKIND كمقياس لنوع المراجع :					
$AUDKIND_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \epsilon$					
Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R ²	Adjusted R ²
CEODU _{j,i}	$\beta_1 = 0.383$	0.012	0.000	0.214	0.161
MO _{j,i}	$\beta_2 = -0.432$	0.135			
BOIN _{j,i}	$\beta_3 = 0.178$	0.513			
FSIZE _{j,i}	$\beta_4 = 0.462$	0.000			
LEV _{j,i}	$\beta_5 = 0.023$	0.081			
FAGE _{j,i}	$\beta_6 = -0.001$	0.811			
COIN _{j,i}	$\beta_7 = -0.662$	0.030			

ROA _{j,i}	$\beta_8 = 0.019$	0.964			
النموذج الثانى بالاعتماد على AUDKIND كمقياس لنوع المراجع :					
$AUDKIND_{j,i} = \beta_0 + \beta_1(CEODU_{j,i}) + \beta_2(MO_{j,i}) + \beta_3(BOIN_{j,i}) + \beta_4(FSIZE_{j,i}) + \beta_5(LEV_{j,i}) + \beta_6(FAGE_{j,i}) + \beta_7(COIN_{j,i}) + \beta_8(ROA_{j,i}) + \beta_9(IO_{j,i} * CEODU_{j,i}) + \beta_{10}(IO_{j,i} * MO_{j,i}) + \beta_{11}(IO_{j,i} * BOIN_{j,i}) + \epsilon$					
Variable	Coefficient (β)	Coefficient. Sig	ANOVA. Sig	R ²	Adjusted R ²
CEODU _{j,i}	$\beta_1 = 0.269$	0.323	0.002	0.218	0.144
MO _{j,i}	$\beta_2 = -0.628$	0.253			
BOIN _{j,i}	$\beta_3 = 0.391$	0.318			
FSIZE _{j,i}	$\beta_4 = 0.472$	0.000			
LEV _{j,i}	$\beta_5 = 0.025$	0.071			
FAGE _{j,i}	$\beta_6 = -0.001$	0.841			
COIN _{j,i}	$\beta_7 = -0.675$	0.034			
ROA _{j,i}	$\beta_8 = 0.015$	0.972			
(IO _{j,i} * CEODU _{j,i})	$\beta_9 = 0.230$	0.607			
(IO _{j,i} * MO _{j,i})	$\beta_{10} = 0.461$	0.695			
(IO _{j,i} * BOIN _{j,i})	$\beta_{11} = -0.457$	0.447			

يتضح من الجزء العلوى من الجدول رقم (٥) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع AUDKIND هي علاقة معنوية، حيث تبلغ قيمة معنوية النموذج ANOVA.Sig (٠,٠٠٠)، كما تشير قيمة Adjusted R² إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ١٦,١٪ من التغيرات الحادثة في المتغير التابع. كما يتضح من النتائج الموضحة بهذا الجزء من الجدول أن آلية التحصين الإدارى الوحيدة المرتبطة معنوية بنوع مراقب الحسابات هي ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع المراقب (مقاس بالمقياس المركب للتخصص الصناعى وحجم المراقب)، مما يعنى ان تقلد رئيس مجلس الادارة منصب الرئيس التنفيذى الأول من شأنه أن يدعم قرار اختيار مراقب حسابات أكثر جودة من ناحية تخصصه الصناعى وحجم المكتب الذى ينتمى إليه، وهذا أيضاً ما يمكن تفسيره فى إطار افتراضات نظرية الاشراف وفرضية تقارب المصالح. وبالتالي يمكن رفض الفرض العدمى الأول لهذه الدراسة وقبول الفرض البديل الذى يقضى بوجود علاقة معنوية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات (مقاس بالمقياس المركب للتخصص الصناعى وحجم المراقب).

كما تشير النتائج الموضحة بذات الجزء من الجدول (٥) عدم وجود علاقة معنوية بين كل من مستوى الملكية الادارية ومستوى استقلالية مجلس الادارة، ونوع مراقب الحسابات، الأمر الذى يستلزم معه قبول الفرضين العدميين الثانى والثالث لهذه الدراسة بعدم وجود علاقة معنوية بين أى من مستوى الملكية الادارية أو مستوى استقلالية مجلس الادارة ونوع مراقب الحسابات.

أما عن تأثير المتغيرات الرقابية على المتغير التابع فتوضح النتائج نتائج مشابهة تماماً لتلك المدرجة بالجدول رقم (٣)، حيث تؤكد النتائج على التأثير الايجابى المعنوى لكل من حجم الشركة ومستوى الرفع

المالى على نوع مراقب الحسابات، وكذلك التأثير السلبي المعنوى لمستوى استقلالية لجنة المراجعة على نوع مراقب الحسابات.

أما نتائج تطبيق النموذج الثانى والموضحة فى الجزء السفلى من الجدول رقم (٥) فتوضح ايضاً معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (AUDKIND)، وكذلك توضح قيمة Adjusted R2 أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من ١٤,٤٪ من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع. كما تشير النتائج إلى عدم معنوية العلاقة بين متغيرات الأثر المشترك للملكية المؤسسية وآليات التحصين الإدارى (IO*CEODU, IO*MO, IO*BOIN) والمتغير التابع AUDKIND حيث تزيد قيمة مستوى المعنوية Sig علاقة كل متغير من هذه المتغيرات بالمتغير التابع عن ١٠٪، مما يعنى عدم وجود تأثير معنوى لمستوى الملكية المؤسسية على علاقة كل من ازدواجية دور الرئيس التنفيذى ومستوى الملكية الإدارية ومستوى استقلالية مجلس الادارة، ونوع مراقب الحسابات AUDKIND. وبالتالي يمكن القول بضعف الدور الرقابى الذى ينتظره اصحاب المصلحة المختلفين من المؤسسات المالكة لأسهم الشركة والذى من المفترض أن يحد من الأثر السلبي لآليات التحصين الإدارى على أداء الشركة وقيمتها بوجه عام وعلى عملية إعداد التقارير المالية بوجه خاص وعلى عملية اختيار مراقبى الحسابات الملازمين بوجه أكثر خصوصية. وبناء على هذه النتائج لا يسع الباحث إلا أن يقبل بالفروض العدمية من الرابع إلى السادس والتي تقضى بعدم وجود تأثير معنوى للملكية المؤسسية على علاقة آليات التحصين الإدارى محل البحث بنوع مراقب الحسابات (مقاس بالمقياس المركب للتخصص الصناعى وحجم المراقب).

٤- خلاصة البحث والنتائج والتوصيات:

حاول الباحث فى هذا البحث اختبار العلاقة بين بعض آليات التحصين الإدارى (ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول، والملكية الادارية، واستقلالية مجلس الادارة) ونوع مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية، ثم اختبار مدى وجود تأثير لمستوى الملكية المؤسسية على هذه العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل الدراسات السابقة من أجل تطوير العناصر الرئيسية للإطار النظرى للبحث لا سيما فروض البحث، ثم اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائى فى استقراء واقع بيئة الأعمال المصرية من أجل تجميع وتحليل البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث. وقد اشار الباحث فى سياق عرضه للجانب النظرى للبحث إلى مفهوم التحصين الإدارى وأنه لا يعدو أن يكون هدف يسعى إليه المديرين من أجل تحصيل قراراتهم وتصرفاتهم المختلفة ضد أى تدخل محتمل من قبل آليات الرقابة المختلفة، وأن المديرين يسعون لتحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها امتلاك المديرين لنسبة عالية من أسهم الشركة (زيادة مستوى ملكية ادارية)، أو من خلال تقلد رئيس مجلس الادارة منصب الرئيس التنفيذى الأول (الدور المزدوج للرئيس التنفيذى الأول)، أو من خلال زيادة نسبة اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين (تخفيض مستوى استقلال المجلس)، أو من خلال تخفيض مستوى الرفع المالى للحد من رقابة أصحاب الديون، أو من خلال استغلال الرئيس التنفيذى الأول لتخصصه الصناعى فى مجال عمل الشركة. كما أوضح الباحث أن المديرين المحصنين سيسعون إلى اخفاء ما يمارسونه من تصرفات وما يتخذونه من قرارات انتهائية من خلال إدارة معلومات التقرير المالى وانتاج تقارير مالية منخفضة الجودة، الأمر الذى قد يدفعهم للضغط فى اتجاه اعتماد الشركة على مراقبى حسابات اقل جودة من أجل عدم اكتشاف انخفاض جودة التقرير المالى. كما أشار الباحث إلى الدور الأساسى والحق الاصيل للجمعية العامة للمساهمين فى اختيار وتعيين مراقب الحسابات، ومن ثم رأى الباحث أن للملاك من المؤسسات القدرة على فرض رقابة فعالة على أداء الادارة وكذلك القدرة على التأثير فى قرارات الجمعية العامة باعتبارهم كتلة لا يستهان بها عند التصويت على القرارات، ومن ثم افترض الباحث إمكانية أن يكون للملكية المؤسسية دوراً فى تشكيل العلاقة بين آليات التحصين الإدارى ونوع مراقب الحسابات، لذلك صاغ الباحث ستة فروض بحثية من شأن اختبارها

فى بيئة الأعمال المصرية الإجابة عن تساؤلات البحث حول مدى وجود علاقة بين آليات التحصين الإدارى ونوع مراقب الحسابات، ومدى وجود تأثير للملكية المؤسسية على هذه العلاقة. وبالاعتماد على عينة قوامها ٤٨ شركة مصرية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠٢٠ وبواقع ١٢٩ مشاهدة، وباستخدام ثلاثة مقاييس لنوع مراقب الحسابات (حجم مراقب الحسابات (من الـ Big4 أم لا)، ومدى التخصص الصناعى لمراقب الحسابات، ومقياس مركب تم تطويره من قبل الباحث لقياس نوع مراقب الحسابات بالاعتماد على حجم المراقب ومدى تخصصه فى الصناعة)، توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول ونوع مراقب الحسابات (مقاس بالثلاثة مقاييس)، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى الملكية الادارية ونوع مراقب الحسابات مقاس بحجم مراقب الحسابات، وكذلك وجود علاقة ايجابية بين مستوى استقلالية مجلس الادارة ونوع مراقب الحسابات مقاس بالتخصص الصناعى للمراقب، كما أثبتت نتائج التحليل الاحصائى وجود تأثير معنوى للملكية المؤسسية على علاقة استقلالية مجلس الادارة بالتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، وعلى النقيض فقد أثبتت الدراسة عدم وجود تأثير للملكية المؤسسية على علاقة كل من ازدواجية دور الرئيس التنفيذى الأول والملكية الادارية بالتخصص الصناعى لمراقب الحسابات، كما لا تثبت النتائج وجود أى تأثير للملكية المؤسسية على علاقة آليات التحصين الإدارى الثلاثة بنوع مراقب الحسابات سواء تم قياسه بحجم المراقب أو بالمقياس المركب لنوع المراقب.

ويوصى الباحث بالاعتماد على هذه النتائج إلى ضرورة تفعيل دور آليات حوكمة الشركات فى ضبط اداء الإدارة وترشيد قراراتها لاسيما التوصية باختيار مراقب الحسابات، كما يرى الباحث ضرورة تفعيل دور الجمعية العامة للمساهمين فى مناقشة الإدارة فى قراراتها واختياراتها لا سيما اختيار مراقب الحسابات، وأن تتحمل المؤسسات المساهمة فى الشركة مسؤولياتها المتوقعة منها فى فرض رقابة فعالة على أداء الإدارة والمساهمة فى ترشيد قرارات الجمعية العامة. كما يوصى الباحث بضرورة تحرك الجهات المعنية بالحفاظ على حقوق مختلف أصحاب المصلحة (كالهيئة العامة للرقابة المالية و بورصة الأوراق المالية المصرية) نحو الحد من فرص المديرين لتحسين قراراتهم وتصرفاتهم الانتهازية، كأن تحدد نسبة لأعضاء مجلس الادارة التنفيذيين كحد أقصى لا يمكن تخطيها حفاظاً على مستوى ملائم من استقلالية المجلس، وكذلك حظر تعيين رئيس مجلس الإدارة فى منصب الرئيس التنفيذى الأول وتكليف غيره بهذا المنصب حفاظاً على استقلاليته وضماناً لفصل عملية اتخاذ القرارات عن عملية تنفيذها، وكذلك تحديد حد أقصى لفترة بقاء الرئيس التنفيذى الأول فى منصبه، وكذلك تحديد حد اقصى لنسبة الأسهم المتاحة للمديرين امتلاكها. كما يوصى الباحث باجراء المزيد من الدراسات التى تستهدف اختبار الآثار المختلفة لآليات التحصين الإدارى المتعددة، واختبار أثرها على قيمة الشركة، وكذلك البحث فى تطوير آليات الرقابة المختلفة للحد من الآثار السلبية المحتملة للتحصين الإدارى.

قائمة المراجع:

- أبو سالم، سيد سالم محمد. (٢٠١٩). تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، العدد ٤، ص ١-٦٥.
- الحناوي، السيد محمود. (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، جامعة دمنهور، مجلد ٦، العدد الأول، ص ٦٥-١١٦.
- خلف، محمد سامي سلامة. (٢٠٢٠). أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد ٢٤، العدد ٤، ص ٤١٠-٤٦٠.
- قنديل، ياسر سعيد سعد. (٢٠٢٢). الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد ٣، العدد الأول، ص ١٠١٩-١٠٨٤.
- مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠١٦). الدليل المصري لحوكمة الشركات. متاح على موقع www.eiod.org.
- Abbott, L. J., & Parker, S. (2000). Auditor Selection and Audit Committee Characteristics *A Journal of Practice & Theory* 19(2), 47–66.
- Abdullah, W. Z. W., Ismail, S., & Jamaluddin, N. (2008). The Impact Of Board Composition, Ownership and CEO Duality On Audit Quality: The Malaysian Evidence. *Malaysian Accounting review*, 7(2).
- Aguilera, r. V., surroca, j., & tribó, j. A. (2014). Is managerial entrenchment always bad? A csr approach. <https://www.researchgate.net/publication/41115281>.
- Alfraih, M. (2017). Choosing an External Auditor: Does the Composition of Boards of Directors Matter? *International Journal of Law and Management* 59 (3): 394–412.
- Almutairi, A. R. (2013). The impact of institutional ownership and corporate debt on audit quality. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 29(2), 134-152.
- Bauweraerts, J., & Colot, O. (2015). Does the Risk of Managerial Entrenchment Affect CEO Dismissal in Family SMEs? *International Business Research*, 8(10), 41-51.
- Beasley, M. S., & Petroni, K. R. (2001). Board Independence and Audit-Firm Type *A Journal of Practice & Theory* 20(1), 97–114.
- Beisland, L. A., Mersland, R., & Strøm, R. Ø. (2015). Audit Quality and Corporate Governance: Evidence from the Microfinance Industry. *International Journal of Auditing*, 19, 218–237.

- Berger, p. G., ofek, e., & yermack, D. L. (1997). Managerial Entrenchment and Capital Structure Decisions *THE JOURNAL OF FINANCE* 11(4), 1411-1438.
- Cho, C., and C. Wu. (2014). Role of Auditor in Agency Conflict and Corporate Governance: Empirical Analyses of Taiwanese Firms. *Chinese Management Studies* 8 (3): 333-353.
- DeBoskey, D. G., & Jiang, W. (2012). Earnings management and auditor specialization in the post-sox era: An examination of the banking industry. *Journal of Banking & Finance*, 36(2), 613-623.
- Ehikioya, b. I., omankhanlen, a. E., & omodero, c. O. (2021). Investigating the impact of managerial entrenchment on corporate financial structure: evidence from nigeria. *Asian Economic and Financial Review*, 11(7), 563-574.
- El-Dyasty, M. M., & Elamer, A. A. (2021). The effect of auditor type on audit quality in emerging markets: evidence from Egypt. *nternational Journal of Accounting & Information Management*, 29(1), 43-66.
- Ellili, N. O. D. (2006). Managerial Entrenchment and Performance of Firms. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=882763> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.882763>.
- Ellili, N. O. D. (2012). Managerial entrenchment: model and impact on the shareholders' wealth. *Corporate Ownership & Control*, 9(2), 449-460.
- Fagbemi, T. O., Osemene, O. F., & Agbaje, O. (2020). Management Entrenchment, Firm Characteristics and Earnings Management of Conglomerate Companies in Nigeria. *Jurnal Administrasi Bisnis*, 9(1), 1-14.
- Florackis, C., & Ozkan, A. (2006). what reduces the impact of managerial entrenchment on agency costs? Evidence for UK firms. *Discussion Papers in economics, University of York Heslington*.
- Florackis, C., & Ozkan, A. (2009). The Impact of Managerial Entrenchment on Agency Costs: An Empirical Investigation Using UK Panel Data. *European Financial Management*, 15(3), 497-528.
- Gajevszky, A. (2015). Audit quality and corporate governance: evidence from the bucharest stock exchange. *Journal of Economic and Social Development*, 1(2), 1-11.
- Guermazi, a., & bouri, A. (2017). The Effect of Free Cash Flow on the Relationship Between Managerial Entrenchment and Debt: Evidence From French Firms *Research Journal of Finance and Accounting*, 8(2), 77-85.

- Haw, I.-M., Ho, S., Tong, J. Y., & Zhang, F. (2012). Complex Ownership Structures and Accounting Conservatism. *available at: <http://ssrn.com/abstract=1478641>*, 1-50.
- IbnAdam, S., & Bala, H. (2015). Ownership structure and audit quality of nigerian deposit money banks. *Journal of Social and Management Science*, 2(3), 54-65.
- John, K., & Litov, L. (2010). Managerial Entrenchment and Capital Structure: New Evidence. *Journal of Empirical Legal Studies*, 7(4), 693-742.
- Karaibrahimoğlu, Y. Z. (2013). Is Corporate Governance A Determinant of Auditor Choice?-Evidence From Turkey. *Ege academic review*, 13(2), 273-284.
- Karim, A. W., & Zijl, T. v. (2013). Efficiency and opportunism in auditor quality choice in emerging udit services markets. *International Journal of Accounting and Information Management*, 21(3), 241-256.
- Karim, A. W., Zijl, T. v., & Mollah, S. (2013). Impact of retained ownership, CEO-Chair duality, and foreign equity participation on auditor choice of IPO firms: Evidence from an emerging market. *available at: <http://ssrn.com/abstract=1613455>*, 1-30.
- Khabibah, N. A. (2020). Relationship between Managerial Entrenchment and Audit Quality with Earnings Quality. *Jurnal Online Insan Akuntan*, 5(1).
- Khafid, M., & Arief, S. (2017). Managerial Ownership, Corporate Governance and Earnings Quality: The Role of Institutional Ownership as Moderating Variable. *Social sciences & humanities*, 25, 241-254.
- Leung, N. W., & Cheng, M.-A. (2014). Corporate Governance Mechanisms and Auditor Choice: Evidence from China. *International Journal of Business and Management*, 9(9), 41-56.
- Leung, N. W., & Liu, J. (2015). Ownership structure and auditor choice: evidence from Chinese listed firms. *Asian J Bus Ethics*, 4, 163-185.
- Lin, J., & Liu, M. (2009). The impact of corporate governance on auditor choice: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 18(1), 44-59.
- Lotfi, A. (2021). The Relationship between Management Entrenchment and Audit Opinion Shopping. *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 5(2), 79-92.
- Macc, Q, m. (2020). *Managerial entrenchment and financial statement comparability*. Doctor, University of Texas.
- Martins, H. C. (2019). Investor protection, managerial entrenchment, and cash holdings: Cross-country evidence. *International Finance*, 422-438.

- Mohammed, N. H. (2018). Board characteristics and industry specialist auditor :the moderating role of concentrated ownership. *Academic Journal of Nawroz University*, 7(3), 55-65.
- Moussa, s., rachdi, h., & ammeri, A. (2013). Governance, Managers' Entrenchment and Performance: Evidence in French Firms Listed in SBF 120. *International Journal of Business and Social Research*, 3(2), 35-48.
- Nasrudin, W., N. Mohamed, and N. Shafe. 2017. Corporate Governance & Auditor Choice in Malaysia. SHS Web of Conferences 36: 00007.
- Nazaridavaji, H., & Khoramabad, R. R. (2021). The Relationship between the Audit Outputs and Managerial Entrenchment. *Iranian Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 5(1), 99-112.
- Ng, A. C., Gul, F. A., & Mensah, Y. M. (2007). Managerial Entrenchment and Value-relevance of Earnings during the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods. available at: <http://ssrn.com/abstract=1012746>.
- Niskanen, M., Karjalainen, J., & Niskanen, J. (2011). Demand for Audit Quality in Private Firms: Evidence on Ownership Effects. *International Journal of Auditing*, 15, 43-65.
- Ozcan, A. (2018). Analyzing Determinants of Auditor Choice: Evidence from Borsa İstanbul. *The Journal of Accounting and Finance*, 165-182.
- Pigé, B. (1998). Managerial Entrenchment and wealth of shareholders. *Finance Contrôle Stratégie*, 1(3), 131-158.
- Qawqzeh, H. K., Bshayreh, M. M., & Alharbi, A. W. (2020). Does ownership structure affect audit quality in countries characterized by a weak legal protection of the shareholders? *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 19(5), 707-724.
- Rodrigues, j. J. M., & antónio, n. J. D. S. (2011). Managers' entrenchment, power and corporate governance. *Euro Asia Journal of Management* 21(1,2), 39-50.
- Salehi, M., Dashtbayaz, M. L., & Mohtashami, M. (2021). The Effects of Corporate Characteristics on Managerial Entrenchment. *Iranian Journal of Management Studies*, 14(1), 245-272.
- Sánchez, I.-M. G., Hussain, N., Khan, S. A., & Martínez-Ferrero, J. (2019). Managerial entrenchment, corporate social responsibility, and earnings management. *ERP Environment and John Wiley & Sons Ltd, Corp Soc Responsib Environ Manag*, 27, 1818-1833.
- Sheu, H.-J., & Lee, S.-Y. (2012). Excess cash holdings and investment: the moderating roles of financial constraints and managerial entrenchment. *Accounting and Finance*, 52, 287-310.

- Song, F. (2015). Ownership Structure and Accounting Conservatism: A Literature Review. *Modern Economy*, 6, 478-483.
- Soyemi, K. A. (2020). Internal Corporate Governance Practices and Choice of External Auditor in Nigeria: A Logistic Regression Analysis. *Binus Business Review*, 11(1), 9-16.
- Surroca, J. A., Aguilera, R. V., Desender, K., & Tribó, J. A. (2020). Is managerial entrenchment always bad and corporate social responsibility always good? A cross-national examination of their combined influence on shareholder value. *wileyonlinelibrary.com/journal/smj*.
- Surroca, J., & Tribo, J. A. (2008). Managerial Entrenchment and Corporate Social Performance. *Journal of Business Finance & Accounting*, 35(5,6), 748-789.
- Tarighi, H., Mohammad Sadegh Sadeghi, Dari, S. Z. A., & Saravani, M. (2020). Corporate Ownership Structures and Audit Risk. *Asian Journal of Economics and Finance*, 2(4), 369-384.
- Velury, u., Reisch, j. T., & O'reilly, d. M. (2003). Institutional Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 21, 35-48.